

## الجامعات وصناعة الأمن الفكري

( قراءة سوسيولوجية لعلاقة الجامعات بالأمن الفكري في المجتمع  
السعودي )

بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري

«المفاهيم والتحديات»

في الفترة من ٢٢-٢٥ جماد الأول ١٤٣٠ هـ

كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات

الأمن الفكري بجامعة الملك سعود

إعداد

بينة بنت فهد بن عبدالمحسن الملحم

طالبة ماجستير في قسم الإدارة التربوية \_ كلية التربية

جامعة الملك فيصل بالأحساء

## بسم الله الرحمن الرحيم

### ملخص

يتناول هذا البحث قضية فكرية وثقافية ووطنية تتداخل في بعضها لتشكيل أهمية هذا البحث حول مقومات الأمن الفكري في مؤسسات التعليم العالي من الجامعات السعودية. فالأمن الفكري تقتضيه الحاجة الملحة التي أنتجتها الأحداث الإرهابية خلال العقود الماضية ، و التي اجتاحت العالم وشكلت خطراً يهدد المجتمعات فكرياً قبل التهديد الأمني ، وخصوصاً عندما ارتبطت تلك الظواهر التي أنتجها الإرهاب بالمقومات الفكرية للمجتمع ، وبالتالي تركت ضرورة قصوى لمراجعة البنية الفكرية في المجتمعات، ومنها مجتمعنا . ولقد جاءت أهمية البحث في مرتكزات صناعة الأمن الفكري التي تساهم في تحقيق دور الجامعة في نشره لدى الطلبة بمنهجية (سوسيو ثقافية) يشترك بها المجتمع مع الثقافة نظراً لمكانة الجامعات العلمية والاجتماعية ، وما تتميز به من علاقة مع مؤسسات المجتمع المختلفة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى ما تحتويه من نخب الكفاءات والخبرات العلمية المتنوعة. وقد خلص البحث إلى أن دور الجامعات في صيانة الأمن الفكري ينطلق من دورها الأصيل تربوياً ، ومن ثم دورها الخاص بإعادة صقل الثقافة المجتمعية . وعبر هذا البحث نشهد أن التحليل السوسيولوجي للجامعات ودورها في صيانة الأمن الفكري لا يبتعد عن دورها في تقديم منتجات طلابية قادرة على إفادة المجتمع بشكل إيجابي. إن ما تم استعراضه في هذا البحث اعتمد وبشكل مباشر على ربط دقيق بين المهمة الأساسية للجامعات وبين القدرة الممكنة للثقافة المجتمعية ، وخصوصاً من جانب الظواهر المنحرفة والسلبية في المجتمع . نحن يجب أن نعترف أن ظاهرة التطرف تشكلت في المجتمع خلال العقود الثلاثة الماضية وتشكل أتباعها بمعايير مختلفة ، وكان من أبرز الظواهر السلبية في تلك المسألة أن مارس الكثير من أبناء المجتمع دوراً سلبياً تمثل في الاشتراك الفعلي في عمليات إرهابية أو الدعم المعنوي لتلك العمليات.

لقد اكتشف المجتمع أن غياب مقومات الأمن الفكري عملية أساسية لإعادة تأهيل وبناء ثقافة فكرية آمنة في المحيط الاجتماعي بجميع عناصره ، ولهذا السبب كانت الجامعات من أكثر المساحات التربوية حضوراً في الحارطة الاجتماعية وهذا ما جعلها مساحة صالحة لاستنبات مقومات مجتمعية إيجابية ، وبنفس الوقت يمكن للظواهر المجتمعية السلبية أن تبني فيها نفس الفرص وتساهم في التدمير.

إن عملية بناء فكري آمن في الجامعات يستند على مقومات كثيرة تم تناولها في هذا البحث وتم إبراز المعايير الأساسية لقيام جامعات حقيقية يمكن لها من خلال تطبيق الكثير من المعايير أن تصبح حصناً

اجتماعياً ودرعاً يقي المجتمع من كل مظاهر انحراف محتملة. إن علاقة الجامعة بالثقافة و المجتمع، وعلاقة الجامعة بمخرجاتها ، وكذلك علاقة طلبة الجامعة بأساتذتهم وأنظمة الجامعة كلها عناصر أساسية لابد أن تشترك في تحقيق الأمن الفكري للطلبة والأساتذة والبيئة المجتمعية على حد سواء . وهذه السلسلة من العلاقات لا يمكن أن تحقق أهدافها في صياغة الأمن الفكري إلا من خلال أسس تنظيمية واستراتيجيات ترسم دور الجامعة ولا تجعلها عرضة للاختطاف من اتجاه فكري بعينه.

إن أخطر القضايا المحتملة أن يساهم تصنيف الجامعات بتخصصاتها ووفقاً لمسارها الفكري والتربوي في جعلها تتبنى بعض الأفكار دون غيرها مما يجعل احتمالية نشوء ظواهر فكرية سلبية فيها أمراً محتملاً ، لذلك لابد من جعل الجامعات تحصل على فرصة كبيرة لتنوع التخصصات فيها وتنوع البيئة الأكاديمية وجلب الخبرات من كل مكان.

إن محاربة الفكر المنحرف ليس بتحقيق قوانين صارمة فقط ، ولكنه يتم من خلال زرع بيئات ثقافية متنوعة في الجامعات وتعددية فكرية متوافقة مع القيم الاجتماعية وتنشيط الجوانب الثقافية والفكرية في الجامعة من خلال التأسيس لمنهجية الحوار وقبول الآخر. كما أن علاقة الجامعة بالمجتمع قضية أساسية لابد من تفعيلها من خلال التأكيد على أن الجامعات ليست مستقلة عن المجتمع ولكن عليها أن تلعب دوراً بارزاً في التأسيس لتحديد اتجاه المجتمع ومقوماته الفكرية . فلذلك يتوقع من الجامعة وخبراتها المحلية والدولية أن تلعب دوراً بارزاً في عدم اعتناق ثقافة فكرية واحدة دون غيرها ، وهذا الدور سوف يساهم في تحقيق الأمن الفكري المتوقع.

وختاماً لابد من الإشارة إلى أن الأمن الفكري ليس عملية بناء لأنظمة أو قوانين يمكن أن يتم سنها في المجتمع ، ولكن الأمن الفكري عملية ثقافية مرتبطة بشكل مباشر بالثقافة السائدة ونوعية البدائل الموجودة فيها ، وكلما كانت الثقافة السائدة أكثر ميلاً إلى كونها أحادية وغير متعددة كلما كان احتمال ظهور الانحراف الفكري وارداً بين عناصر الثقافة. الأمن الفكري هو حالة ثقافية وليس قانوناً أمنياً كما قد يتصوره الكثير ، ولا يمكن أن يتم فرض الأمن الفكري بمناقشته كموضوع مستقل عن الثقافة السائدة . فتحقيق الأمن الفكري مرتبط بمعالجة فورية وحاسمة للثقافة السائدة ، ولذلك يصبح من الخطأ الكبير أن يتم مناقشة الأمن الفكري على أنه حالة تستدعي إصدار القوانين والأنظمة ، إنه حالة تستدعي إعادة تشكيل مدخلات الثقافة السائدة ومراقبة مخرجاتها المستقبلية.

## مقدمة

تعتبر مؤسسات التربية في المجتمعات الحديثة من الأنساق الاجتماعية الأكثر قدرة على ترجمة الأهداف إلى واقع يمكن مشاهدته من خلال سلوك وأخلاقيات أفراد المجتمع، ويتحقق ذلك بواسطة الأهداف العامة، والإستراتيجية التي تتضمنها السياسات التربوية. وحيث أن التعليم بكافة مستوياته، وكوادره التعليمية، ومناهجه التربوية المتفاعلة مع حاجات النشء المعاصرة، ومتطلباته المتنامية، من أهم الضروريات الاجتماعية التي توفر للمجتمع التكامل والاندماج بين العملية التربوية والحاجات المجتمعية، ومنها: صناعة ثقافة اجتماعية تحقق الأمن بمستوياته الفكرية، القدرة على إيجاد التوازن بين الفرد والمعطيات الفكرية في المجتمع الذي يعيش فيه (البداينة، ١٤٢٧هـ). فبقدر ما تتحقق لأفراد المجتمع قيمه الإنسانية المتوافقة مع قيمه الفكرية، بقدر ما يساهم ذلك في خلق الأمن والاطمئنان والاستقرار الاجتماعي. وبعد الأمن الفكري رصيد الأمة في مواجهة الحياة بكافة صنوفها (الحوشان، ١٤٢٥هـ). ولهذا يعتبر مفهوم الأمن الفكري أحد منتجات المؤسسات التعليمية المتوقع أن تحدثها تلك المؤسسات في المجتمع. حيث تقوم هذه المؤسسات بتكريس وتعزيز القيم الثقافية القادرة على حفظ التوازن في الثقافة السائدة، من خلال التعاطي الواضح مع ما يسودها من فكر، وقيم ثقافية وتراثية (الحيدر، ١٤٢٢هـ).

إن ظاهرة الانحراف الفكري عامل أساسي في تكوين الفكر المتطرف وممارسات الإرهاب. فقد تبين أن معالجة الفكر وتعزيزه تشكل منهجية أساسية للمحافظة على مقومات ثقافية متوازنة تعالج الانحراف الفكري، وتبتعد به عن مسارات تخرج به عن إطار المجتمع المتزن (غنوم، ١٤٢٥هـ). فالانحراف الفكري لا يمكن معالجته قبل أن يتحقق الأمن الفكري في المجتمع، وذلك بالاستفادة القصوى من وسائل التعليم، ومزاياه، وتأثيره في وقاية المجتمع من الفكر والسلوك المنحرف بشكل عام.

ونظراً للمكانة المتميزة للجامعات، وعبر دورها التربوي والتعليمي والإرشادي، ومساهمتها في نقل الثقافة الاجتماعية المناسبة للطلبة في مناهجها المختلفة، وخاصة في المرحلة الجامعية التي يصبح الشباب فيها في قمة الحيوية والنشاط وتدافع الأفكار وتجاذبها، وبحكم ما توفره من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية، لهذه الأسباب تعد الجامعات أكثر المؤسسات التربوية قدرة على بلورة مفهوم الأمن الفكري وتحقيقه. وفي هذا السياق تتفق الباحثة في تعريف مفهوم الأمن الفكري مع ما حدده (بن حميد، ٢٠٠٨م) في تعريفه، بأنه: "طمأنينة الفرد والمجتمع على معتقداته ومبادئه التي يؤمن بها، والحريّة في ممارستها، والحديث عنها وحمايتها"، و بمعاييرها المختلفة ومنها الأمن الفكري السياسي والأمن الفكري

الاجتماعي والأمن الفكري الاقتصادي وغيرها من المجالات ، تعد كلها عمليات دقيقة تحدث خلال عمليات التفاعل المتوقعة بين الثقافة والمجتمع . إن اختلال المعايير وعدم دقتها في الجرعات الفكرية المقدمة للأجيال ، وخصوصاً من هم على مقاعد الدراسة يتسبب في خلل تظهر نتائجه بسرعة على تلك الأجيال ، هذا إذا كانت المؤسسات التعليمية تفتقد إلى المعايير المناسبة والموازن الدقيقة للجرعات الفكرية . فلو نظرنا إلى الإرهاب كموجة عالمية لها آثار سلبية على المجتمعات وثقافتها ، وما أفرزته من قوة أحداث تجري في العالم ككل ، وفي وطننا ، قد أدت إلى ظهور أزمات أمنية خطيرة ، هي قبل أي شيء مؤشرات أزمة فكر في مدلولها . وعلاجها السليم لا يمر إلا من خلال الفكر أيضاً . إن دور المؤسسات التعليمية في إرساء دعائم الأمن الفكري دور مهم وفعال ، وخاصة في المرحلة الجامعية التي يصبح الشباب فيها في قمة الحيوية والنشاط وتدافع الأفكار وتجاذبها . لذلك فقد أصبح الأمن الفكري من رسالات الجامعة المهمة ، وفي سبيل دورها الاجتماعي بجانب العملية التربوية والبحث العلمي وفي إطار خدمة المجتمع والعناية بالثقافة وتحديثها ونشرها والعمل على تنميتها في المجتمعات ( القرن ، ١٤٢٥هـ ) . الجامعات اليوم أصبحت تعيش مشكلات مجتمعتها ، وتلعب دوراً بالغاً في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي . ولاشك أن من بين أهم القضايا الاستراتيجية التي تؤثر بشكل واضح على تنمية المجتمعات هي قضايا الأمن الوطني التي ارتبطت بالمجتمعات منذ نشأة الإنسان ، وعلى رأسها بالتأكيد قضية الأمن الفكري . ونظراً للمكانة المتميزة للجامعات بحكم ما لديها من إمكانات مادية وبشرية تعد أكثر المؤسسات القادرة على بلورة مفهوم الأمن الفكري وتحقيقه . من خلال مراكز البحوث العلمية ، وبرامج الدراسات العليا ، وذلك بتفعيل دور البحث العلمي على جميع المستويات في مجالات تحقيق الأمن الفكري لدى الطلاب ولدى أفراد المجتمع بصورة عامة . انطلاقاً من دور الجامعة ووظائفها في مجال البحث العلمي ، وضمها لأعضاء هيئة التدريس الذين يمثلون النخب العلمية في المملكة . وبذلك تسهم في نشر الوعي وخدمة المجتمع ، وتقديم التوصيات اللازمة التي تساعد على تحقيق الأمن بمفهومه الشامل ( المالكي ، ٢٠٠٦م ) . بالتالي يحملها مسئوليات كبرى في إعداد شباب الوطن ، وبلورة بنائهم الفكري بمختلف أبعاده ، و الذي بدون تحقيقه لن تستطيع الجامعة تأدية رسالتها كما هو مأمول منها اجتماعياً ووطنياً . إلا أن السعي إلى تحقيق صناعة الأمن الفكري ، والتعويل على الجامعات في الاضطلاع بمهام ومسئوليات دون الوقوف على مقوماته يعد ضرباً من التجريد التصوري الذي ينقطع عن الواقع . ومن ثم فإن تحديد أهم المقومات سيوفر البنية التحتية المشتركة لتحقيق الأمن الفكري في الجامعات السعودية . وبناءً على دور الجامعة ووظائفها في العملية التربوية ، ومساهمتها في نشر ثقافة المجتمع ونشر الوعي وخدمة المجتمع ، والدور الذي تسهم به الجامعة في تحقيق الأمن الفكري ونشره بين طلبتها الذين يعدون ركيزة المجتمع في دفع عجلة تنميته وصمام أمنه . هو الذي جعل الضرورة ملحة لرصد الواقع وتقديم رؤى تهدف إلى خلق

جامعات قادرة على حراسة الفكر الاجتماعي من الانحراف ، وفي ذات الوقت تأدية دورها الكبير في المساهمة بتحقيق التنمية الحقيقية للإنسان المواطن في هذا الوطن المعطاء .

لماذا نبحت في الأمن الفكري في الجامعات ، وكيف ؟ :

ليس هناك قضية أعقد منهجية من تحليل سوسيولوجي ثقافي لعلاقة جانب تربوي يعتمد على منح المساحات الكبيرة للفكر وحرياته، وبين منهجية أمنية للفكر نبحت فيها دائماً عندما نرغب في تقييد للمسافة الفكرية التي نريد أن نصل إليها أو نحدد منطقتها الجغرافية. هذا التحدي ليس طبعياً بقدر ما هو معضلة في إمكانية رسم خطوط فكرية تفصل بين التعليم والمجتمع في علاقة أيهما أخطر على الآخر ، ومن يجب أن يساهم في بقاء خدمة الآخر. ولذلك جاءت أهمية البحث منطلقة من هذه المعضلة وفقاً للعناصر التالية ، حيث:

١. يستمد هذا البحث أهمية من دور الجامعات السعودية في تحقيق الأمن الفكري لطلابها وطالباتها وفقاً لضرورة زمنية واجتماعية يساهم المجتمع في الاهتمام بها على جميع المستويات الحكومية والأهلية.

٢. الكشف عن مستوى تحقيق مقومات الأمن الفكري في الجامعات السعودية.

٣. الإسهام في إثراء المعرفة في هذا الجانب نظراً لقلّة الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى قضية الأمن الفكري في مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

الهدف الذي شكل قضية هذه البحث :

الإجابة على السؤال : كيف يمكن تحقيق صناعة الأمن الفكري في الجامعات السعودية ؟ .

خطة البحث :

وقد سرت في بحث هذا الموضوع وفق خطة قوامها : مقدمة ، وتسعة مباحث ، وخاتمة وتوصيات . فالمقدمة ذكرت فيها عنوان البحث ، وأسباب اختيار الموضوع وأهميته ، والمنهج الذي اتبعته لدراسة الموضوع ، وخطة البحث . أما المباحث ، فكانت على النحو التالي :

المبحث الأول : الطلاب أرقام متزاخمة على بوابة الجامعات .

المبحث الثاني : الثقافة والفكر بين الجامعة والمجتمع .

المبحث الثالث : الأمن الفكري بين المقومات والقيم .

المبحث الرابع : الجامعات والمجتمع علاقة تكامل أم تناقض ؟ .

المبحث الخامس : الجامعات ثقافة مستقلة أم تابعة ؟ .

المبحث السادس : آخر البوابات التربوية هل تصبح أخطرها ؟ .

المبحث السابع : جامعاتنا قدرات إبداعية أم قدرات ضائعة ؟ .

المبحث الثامن : جامعاتنا قيم مفقودة أم ثقافة مخترقه ؟ .

المبحث التاسع : صناعة الأمن الفكري ثقافة أم تنظيم ؟ .

### المبحث الأول

#### الطلاب أرقام متزايدة على بوابة الجامعات

تعد فئة الشباب في أي مجتمع عدته الأساسية نحو مستقبل أفضل فضلاً عن كونه صاحب هذا المستقبل . فهو الرصيد الحقيقي للوطن ومخزونه الثمين من رأس المال البشري ، وهو العنصر الأكثر أهمية وحيوية في عملية التخطيط لمستقبل أي مجتمع يطمح في الرقي والتطور. كما أنه قوة ذات وزن لا يستهان به بين القوى الاجتماعية الأخرى.

هذا الشباب لا يوجد في معزل عن مجريات الحياة من حوله ، ولذلك فإن دوره يؤثر في هذه المجريات ويتأثر بها بما قد ينعكس على سلوكه وأخلاقياته وشكل علاقاته الاجتماعية وانتماءاته ( البيطار وحنون ، ٢٠٠٨م ) .

وفي المملكة العربية السعودية تشير آخر الإحصاءات إلى تزايد أعداد الشباب الذين تقل أعمارهم عن أربع وعشرون عاماً حيث تشكل هذه الفئة ما يقارب ٦٠% من أعداد السكان وهذا يعطي مؤشراً مهماً من حيث نوعية الفئة العمرية الأكثر تواجداً في المجتمع السعودي . فهذا المجتمع يعكس حيويته وشبابه من خلال نوعية سكانه وهذا النمو ليس حالة استثنائية على مجتمع المملكة ، ففي التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية الذي صدر حديثاً ٢٠٠٨ يلفت النظر إلى نمو التعليم العالي في الوطن العربي بصورة مدهشة في السنوات العشرين الأخيرة، فمنذ أربعين عاماً كان عدد الجامعات لا يتعدى ثلاثين، وحتى عام ١٩٨٨ زاد بمقدار ٦٠ جامعة جديدة، وفي العقدين الأخيرين (١٩٨٨ — ٢٠٠٨) ظهرت ٢٧٨ جامعة جديدة، بمعدل يقترب من ١٤ جامعة كل عام ، وأصبح العدد الإجمالي حالياً يقترب من أربعمئة جامعة. وفي الوقت الذي زاد فيه سكان الوطن العربي بين عام ١٩٧٥ و ٢٠٠٦ بنسبة ٢٢٠%، فإن معدل زيادة الطلاب في مرحلة التعليم العالي ارتفع إلى ٧,٢ ملايين طالب عام ٢٠٠٦، بزيادة قدرها ٨٠٠%، وبالتالي زاد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وهو ما يدعو إلى طرح مشكلة الجودة وضوابطها حتى لا تصبح الجامعات كمًّا دون كيف.

وبما أن للشباب ثقافة ذات طبيعة عالمية، تشكل منظومة القيم وموجهات السلوك، تنطلق من حاجات الشباب و وضعهم في المجتمع و بمدى إحساسهم بمشكلاته فإن هذا الوضع ينطوي على خطورة استغلال هذه الخصائص لدى الشباب من قبل جماعات إرهابية حيث يمكن اختطافهم عبر مؤثرات ثقافية واجتماعية، و هنا يكمن الخطر. إذا لم يستفد المجتمع من هذه الخصائص في توجيه الشباب وحشدتهم في البناء والتنمية والتطوير الهادئ الموزون، و إذا لم تعمل منظمات المجتمع و مؤسساته على إشباع احتياجاته

وتنظر في مطالبه و تستمع إلى اقتراحاته و إلا صار الشباب يبحث بصورة غير مشروعة، أو يعبر عن سخطه و غضبه وسط جماعات الإرهابيين، الذين يسهل عليهم تجنيد مثل هؤلاء الشباب الساخطين الغاضبين، ليعودوا إلى مجتمعهم حاقدين ناقمين مقتنعين أن لغة العنف و ممارسات الإرهاب هي السبيل الأسرع للتغيير، و هي الحل الأكثر شمولاً لمعضلة دور الشباب في المجتمع، هذا الدور الذي لم يفسح للشباب أن يمارسوه ، وأن يشاركوا من خلاله في البناء الوطني و التنمية الشاملة (الغرايبة ، ٢٠٠٨ ) .

ففي أحدث تقرير إحصائي صادر عن وزارة التعليم العالي السعودية أظهر زيادة عدد الطلاب المقيدين في مرحلة البكالوريوس في الجامعات السعودية إلى (٣٤٣٨٢١) طالب وطالبة في عام التقرير، وارتفع عدد الطلاب المستجدين في مرحلتي البكالوريوس والدبلوم المتوسط إلى (١١٠٧٤٢) طالب وطالبة من حوالي (٨٥٨١٤) طالب وطالبة في العام الذي سبقه، وتجاوز عدد الخريجين (٤٥٥٥٠) خريجاً وخريجة . وفي شأن طلاب الانتساب في الجامعات السعودية بلغ عدد الطلاب والطالبات المنتسبين المستجدين (٢١٥٧٦) منهم (١٢٥٩٩) طالباً وطالبة بجامعة الملك عبد العزيز و(٤٦١٧) طالبة في جامعة الرياض (الأميرة نورة بنت عبد الرحمن) للبنات، وبلغ عدد المنتسبين المقيدين (٦٠٣٥٤) طالباً وطالبة منهم (٥٧٩١٥) من السعوديين و(٢٤٣٩) من غير السعوديين، ويشكل طلاب جامعة الملك عبد العزيز ما نسبته (٦٠,٩%) من الإجمالي وطلاب جامعة طيبة ٢,١٥% ( البلوي ، ٢٠٠٩م) .

هذه النسب تعني أن المجتمع يملك في بنائه قوة هامة من قواه الأساسية. وهذه القوة تتم بلورتها وصقل شخصيتها وبنائها الفكري الفوقي في هرم التعليم أي المرحلة الجامعية . وإذا ما استطاع المجتمع ممثلاً في جامعاته أن يوظف هذه القوة بشكل ملائم وفعال، واستثمر فكرها وطاقاتها على نحو سليم ، كانت هذه القوة ايجابية وبناءة، واستطاعت أن تمارس أموراً بشكل صحيح مما يؤدي إلى تحديث المجتمع والنهوض والسير به نحو مستقبل أكثر رفاهية واستقراراً. أما إذا فشل المجتمع في استيعاب قوة شبابه وإمكاناته التي لا حدود لها فإنه يصبح مهدداً بالعديد من الظواهر التي تهدد أمنه واستقراره وتعوقه عن التنمية هذا فضلاً عن احتمالية أن يصاب المجتمع بالفوضى وتبدد طاقاته في التصدي للعديد من الظواهر السلوكية المرضية التي قد تشيع في بنائه الاجتماعي بعامة وفي طليعته الشبابية بخاصة .

ومن خلال قراءة سريعة لهذه الأرقام الإحصائية ندرك عظيم مسؤولية الجامعات تجاه مجتمعاتها ، ذلك أن الجامعات هي المحرك الرئيس للمجتمع وخصوصاً في الجوانب الثقافية والبحثية . بل هي من المؤسسات المسؤولة عن تطور المجتمع فكرياً وحضارياً ، ولعل السبب في ذلك أن الجامعات هي المختبر الذي يجب أن يعمل بشكل مستمر لقياس درجة التغير في المجتمع وتحسين أداء الثقافة المجتمعية على جميع الأصعدة. فهي التي تقدم المنتج البشري للمجتمع ، وهي مراكز الأبحاث التي يستنير بها المجتمع طريق تطوره ، وفيها تتم

الحوارات وتقدم الوصفات الناجعة لكل مشكلة اجتماعية على اعتبار أن الجامعات هي مراكز إشعاع حضاري كما في كل دول العالم.

## المبحث الثاني

### الثقافة والفكر بين الجامعة والمجتمع

هناك علاقة منهجية بين مدخلات المراحل التعليمية السابقة للجامعات وبين المخرجات المتوقعة من الطلاب عندما يصبحون على مقاعد الدراسة في الجامعات. إن الخطورة في القضية الفكرية بين طلاب الجامعات تكمن في المخزون الفكري الذي يحضره الطالب معه إلى الجامعة حيث تكون الجامعة إما محطة تصحيح وتغيير لكل ما تعلمه الطالب من مدخلات فكرية أو ثقافية أو معرفية في المراحل التعليمية السابقة للجامعة ، أو تكون الجامعة مسيرة تكمل ما تم بناءه معرفياً وفكرياً لما قبلها من مراحل التعليم.

ولعل السؤال الذي يجب أن يحظى بالإجابة هنا يتمثل في مسؤولية الجامعة عن المدخلات التي تصل إلى عقول الطلاب قبل أن يصلوا إليها ، فهل تصبح الجامعة مسئولة عن إخراج الطلاب من نفس بوابة الدخول التي جاءوا بها من المراحل الثانوية وما قبلها وهم مفعمون بمفاهيم فكرة مختلفة...؟. هذا السؤال يتطلب البحث عن دور التعليم العام في التأسيس لمفاهيم فكرية إيجابية للمجتمع ، فالطلاب الذين يصلون إلى الجامعات بمفاهيم مترسخة وخاصة السلبية منها تجاه الفكر تجعل من دور الجامعة مهمة ليست بسيطة يمكن تجاوزها ، وهذا ما يكرس التحدي الحقيقي للجامعة متمثلاً في قدرتها على إعادة بناء الإنسان . فالمرحلة الجامعية بالنسبة للطلاب منطقة إثبات للذات ومن دخل بوابة الفكر وخاصة من باب التدين يسهل جذبه إلى مسافات أبعد ويصعب إعادته إلى طبيعته من الناحية النفسية . فهل تساهم الجامعات في تصحيح الأفكار التي يجلبها المراهقون معهم من المرحلة الثانوية أم تزيد من مكوناتها؟. ولكن قبل الدخول في تفاصيل العلاقة بين التعليم الجامعي وما قبله لابد من الإشارة إلى آلية تكون البناء المعرفي لدى الطلاب. لا شك أن قضية الشباب تطرح نفسها بكل ثقلها في كل قضية من القضايا التي تتعلق بالعمل الوطني لأسباب تتعلق بسمات وخصائص مرحلة الشباب نفسها السيكولوجية والفسيولوجية والاجتماعية ، ولأسباب تتعلق بمتغيرات المجتمع وتوجهاته الجديدة وإفرازاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية. ويزيد من صعوبة التناول لقضية الشباب أنه ليس قطاعاً رأسياً يمكن دراسته والبحث عن قضاياها المتعددة بسهولة كما في القطاعات الرأسية الأخرى في المجتمع. فالشباب قطاع أفقي يتغلغل داخل كل القطاعات التي يتكون منها البنيان السكاني. كذلك، فإن التركيبة السكانية للمجتمع السعودي تتميز بالكثافة الشبابية في بنائها الديموغرافي فنحو ٧٠% من سكانه في سن الشباب بحسب آخر تقرير لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية ( ٢٠٠٨ م ) .

عندما عدت مرحلة الشباب من أهم مراحل الحياة فلأن من خلالها يكتسب الفرد مهاراته الإنسانية البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية اللازمة لتدبير شئون حياته وتنظيم علاقاته مع الآخرين . ويمكن إيجاز السمات العامة لمرحلة الشباب ( السياسية موسوعة الشباب ، د.ت) في التالي :

الاستعداد للتغيير :

ولأن الشباب بحكم الطبيعة مرحلة تغير بيولوجي ونفسي واجتماعي يعيشها الإنسان، فإنها يمكن أن تتسق مع تغييرات مقابلة في الثقافة المادية والمعنوية. وأساليب الحياة وطرقها، تلك التغيرات التي تعنى بها وتستهدفها التنمية وبالتالي فإن التنمية كتغيير تجد أحصب الفرص وأثراها للنجاح في وسط بيئة الشباب المتغيرة بطبيعتها. ويؤكد ذلك أن الفرد في مرحلة الشباب يكون في طور تلقى واكتساب قيم المجتمع وتقاليد وعاداته. ولم ترسخ بعد في نفسه أو تتغلغل في ذاته ومن ثم لم تصبح جزءاً وطيداً من نسيجه القيمي والثقافي. وهو ما يجعل تقبله للقيم الجديدة التي تأتي بها التنمية أكثر يسراً وبساطة إذا ما قورن بكبار السن الناضجين أولئك الذين أصبحت القيم والثقافة السائدة جزءاً لا يتجزأ من خصائصهم الذاتية ويبادرون بالدفاع عنها ضد محاولات تغييرها، ومن ثم لا يلاقون جهود التنمية في هذا المضمار بالمقاومة والصد والرفض.

التذبذب والتردد :

والشباب في كل مجتمع وإن كانوا نبع الطاقة الحيوية، فإنه يشكل مجموعة من المتناقضات التي لا بد من فهمها وتقبلها. فالفرد خلال هذه المرحلة العمرية تتناوبه مشاعر وأحاسيس شديدة الثقل وتنعكس على تصرفاته بنفس الدرجة فهو قد يكون مرحاً في يوم عابساً في يوم آخر، عقلاً تارة وعابثاً تارة أخرى قابلاً للنصح والإرشاد في فترة ورافضاً وساخطاً في فترة أخرى. هذا التذبذب في التفكير والمشاعر والسلوك بين وقت وآخر، يعكس الصراع الذي يدور داخل الشباب جسدياً وعقلياً وانفعالياً، فهو حائر بين طموحه اللانهاضي وإمكانات تحد من هذا الطموح.

القدرة على اكتساب المعلومات :

فقد أدى العصر الحديث بمتغيراته المتنوعة وثورة الاتصال والتقدم الهائل في تقنياته ووسائله، إلى تيسير حصول الشباب على كم كبير من المعلومات في أي مجال من مجالات المعرفة. فالبيئة الخيطة بالشباب تموج بالمعلومات من خلال وسائل الاتصال المختلفة، فضلاً عن أن الشباب أصبح معرضاً — بدرجة أكبر من شباب الأجيال السابقة — لآراء متعددة ووجهات نظر متباينة وأفكار مختلفة في مختلف مجالات وميادين الحياة مثل الدين والاجتماع والاقتصاد والسياسة والأخلاق. ولا شك أن هذا الاتساع الرحب للمعارف والآراء المتاحة يعد في صالح الجيل الراهن من الشباب، إلا أن ذلك يواكبه في نفس الوقت عدم توافر سبل

الإرشاد لإيضاح ما هو زائف وما هو صحيح في وسط هذا الخضم المتلاطم من المعلومات والآراء المتدفقة. مما يعد مصدراً رئيسياً لكثير من مشاكل شباب الجيل الحالي.

هذه السمات الإيجابية لمرحلة الشباب بجانب الأعداد الكبيرة التي سوف تلتحق أو التحقت بالجامعات السعودية تجعلنا نطلق تساؤلاً مهماً حول كمية الخبرة والمعرفة الثقافية السابقة هؤلاء الشباب والتي سوف تقوم الجامعات بصقلها وإعادة توجيهها بشكل صحيح . مع الأخذ بالاعتبار أن نسبة كبيرة من شباب الجيل الحالي قد حظيت بتلقي تعليم نظامي أعلى بكثير في المستوى وأطول في المدة من الأجيال السابقة، مما أسهم في تحسين مستوى النضج العقلي الانفعالي لشباب اليوم إذا ما قورن بأقرانهم في العمر من الأجيال السابقة، وهو ما انعكس على كون الشباب المعاصر يشكل مجموعة مستنيرة ولديها خبرة في أمور عديدة بدرجة لم تكن متوافرة لأمتهم في فترات سابقة مما خلق مشاكل الاغتراب عن المجتمع، لعدم قدرة المجتمع على استيعاب إمكاناتهم الجديدة والمتلاحقة، فكان المقابل مزيد من النقد الصريح والرفض من جانبهم لأفكار الكبار وأسلوبهم في الحياة.

إن المرحلة الجامعية وهي تشكل منعطفاً وتحدياً في حياة الأبناء لا يمكن فصلها عن سابقتها من المراحل ، ولذلك يمكن القول بأن الطالب السعودي يعيد تشكيل ذاته في المرحلة الجامعية وفقاً لمدخلات المراحل السابقة للجامعة . وهنا تكمن الخطورة حيث أن العقود الماضية شهدت تحولات كبيرة في المجتمع وكان من أبرزها وجود ظواهر سلبية تمثلت في التطرف والتشدد الديني الذي انعكس على سلوك الطلاب ، بل إن بعض مظاهره وجدت في مؤسسات التعليم نفسها وهذا هو التحدي الحقيقي للجامعات في صيانة الأمن الفكري استناداً إلى خبرة فكرية وثقافية مختلفة يحضرها الطلاب أنفسهم إلى الجامعة ولا يستطيعون تجاوزها ، فتصبح الجامعة أمام أزمة فكرية للعب دور ليس من أدوارها ، ألا وهو تأسيس جديد للثقافة الطلابية ، بينما المفترض أن تعمل الجامعة على صقل الثقافة الطلابية التي تأتيها من المدارس وتعيد توجيهها إلى المسار الصحيح.

إن أخطر عملية يمكن أن تواجهها الجامعات وفقاً للسمات التي يتميز بها الشباب لا تكمن في كيفية استخدام المعايير التعليمية أو توزيع التخصصات ، ولكنها تكمن في الوجه الغير مشاهد للفكر الذي قد يحمله الطلاب ويأتون به إلى الجامعة . إن الانضباطية في الدخول والخروج والمراقبة المتوفرة في المراحل الثانوية تفقد قيمتها في الجامعة حيث الحريات في التحرك والدخول والخروج والمرجعيات البيروقراطية ، وهذه المساحات تظل النقطة العمياء في الجامعة حيث يمكن أن تتشكل ثقافات فكرية يمكن اعتبارها أنها امتداد لجماعات خارج نطاق الجامعة ليس بين الطلاب فقط بل حتى بين الأساتذة أيضاً . ولعل أخطر سؤال يمكن أن نطرحه هنا عن مدى قدرة الجامعات على بناء إستراتيجية واضحة لتفسير علاقتها بالثقافة الاجتماعية بدلاً من أن تنظر إلى ذاتها كمؤسسة أكاديمية بعيدة عن الواقع الفكري للمجتمع.

### المبحث الثالث

#### الأمن الفكري بين المقومات والقيم

هناك فرق واضح بين المقومات والقيم ، ولكن عندما نشاهدها في قضية الأمن الفكري تتداخل هذه المقومات مع القيم فتصبح على سبيل المثال قيم التعليم من مقومات الفكر حيث يتحول التعليم إلى اتجاه قد يدعم التطرف وهنا تتداخل القيم والمقومات إلى درجة يصعب الفصل بينها. ولكي تكون الصورة أوضح فإن تداخل المقومات والقيم تعتبر أخطر عمليات الاندماج بين الظاهرة وممارستها.

ونظراً للمكانة المتميزة للجامعات بحكم ما لديها من إمكانيات مادية وبشرية تعد أكثر المؤسسات القادرة على بلورة مفهوم الأمن الفكري وتحقيقه من خلال مقوماتها وقيمها . بالتالي فإن ذلك يحملها مسؤوليات كبرى في إعداد شباب الوطن ، وبلورة بنائهم الفكري بمختلف أبعاده. و الذي بدون تحقيقه لن تستطيع الجامعة تأدية رسالتها كما هو مأمول منها اجتماعياً ووطنياً .

إن السعي لتحقيق الأمن الفكري والتعويل على الجامعات في الاضطلاع بمهام ومسؤوليات دون تحديد المقومات الكفيلة بتحقيق ذلك الأمن ، يعد ضرباً من التجريد التصوري الذي ينقطع عن الواقع . ومن ثم فإن تحديد أهم المقومات سيوفر البنية التحتية المشتركة لتحقيق الأمن الفكري في الجامعات السعودية .

أولاً : المقومات الثقافية :

يعد نشر العلم والثقافة من رسالة المؤسسات الجامعية ، فهي ذات دور طليعي في مجال العلم والثقافة للنهوض بالاجتمع ، وهي مركز إشعاع ثقافي للمجتمع تتعرف من خلاله على مشكلاته وتحاول أيضاً من خلاله معالجة مشكلاته . وعلى المؤسسات الجامعية أن تفتح على المجتمع وأن تفتح أبوابها للمجتمع ، وأن تنحس آمال المجتمع ومشكلاته لتكون معبرة عنها واعية ومستجيبة لها . ولابد لمؤسسات التعليم العالي أن تستجيب للحاجات الثقافية للمجتمع لتسهم في تنشيط بنيته الاجتماعية والارتفاع بمستواه الفكري والثقافي ( علي ، ٢٠٠٥م ) .

ثانياً: المقومات البشرية :

أ - المقومات المتعلقة بالطالب الجامعي :

الجامعات كما يرى المالكي ( ٢٠٠٦م ) مستهدفة من قبل الجماعات المتطرفة لما توفره هذه الجامعات من أجواء مناسبة لنشر الأفكار ، وتكوين الجماعات التي تتبنى هذه الأفكار والأيدولوجيات ، بحكم وجود عدد كبير من الطلاب الذين يمتازون في هذه المرحلة بالحيوية والنشاط والاندفاع والرغبة في التغيير ،

ويعدون في مرحلة مهمة من مراحل تكوين شخصياتهم ونظرتهم للحياة وللمجتمع ، وتحديد مواقفهم من مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية . فإن دور الجامعة في تحقيق الأمن الفكري هو مسئولية وطنية عظمى ، تتمثل في تكوين شباب الوطن في الجوانب العلمية والثقافية والمهاراتية ، وبلورة بنائهم الفكري بمختلف أبعاده وتحصينه وحمايته وتوجيهه الوجهة السليمة . الأمر الذي سيؤدي تحققه إلى تشكيل ركيزة أساسية في بناء ثقافة متزنة فكرياً يستقبلها الطلبة ، ويتفاعلون معها ، ويحققون مقوماتها .

إن أول ما يقع على الجامعات من مستلزمات دورها هو أولوية دراسة متطلبات الطلبة واحتياجاتهم النفسية والعقلية والاجتماعية والثقافية ، لتتمكن الجامعة من خلال أسس موضوعية وتخطيطية مدروسة تحديد ما يقدم لهم في صورة مناهج ومقررات دراسية أو ما يدور داخل الحرم الجامعي من مناشط ثقافية وما تفرزه طبيعة الحياة الجامعية وما تتطلبه من علاقات داخل الصف الجامعي أو خارجه وما تفرزه هذه العلاقات بين الطلبة أنفسهم أو بين الطالب وعضو هيئة التدريس باعتبارهما قطبي العملية التعليمية داخل الجامعة . وهناك طرق كثيرة للكشف عن احتياجات ومتطلبات الشباب يمكن إتباعها ، من بين هذه الطرق :

الطريقة الأولى : مراجعة وتحليل الثقافة القائمة التي يعيش فيها الشباب ، التعرف على النظم التعليمية وأساليبها في تنمية شخصية الفرد وتكوين أدائها ، تحديد المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في المجتمع في بيئته الخاصة - العامة - للتعرف على متطلبات المجتمع في النواحي المختلفة ، لأننا إذا حددنا ما تتطلبه الحياة الاجتماعية السوية أمننا أن نعرف جانباً كبيراً من حاجات الشباب والعراقيل التي تعوقه عن تحقيقها وذلك للعمل على إيجاد بدائل وحلول مقترحة لإزالة هذه العراقيل (بدران ، ٢٠٠٤م) .

الطريقة الثانية : دراسة نمو الشباب في مظاهره الجسمية والانفعالية والاجتماعية لتحديد القوى والعوامل التي تتدخل في عملية النمو وتؤثر فيها ، ولتحديد خصائص ومميزات نموهم العامة وتحديد واجباته ومتطلباته . ويمكن أن يستخدم في هذه الطريقة الاختبارات المقننة والاستفتاءات والمقابلات الشخصية مع الشباب أنفسهم للتعرف على حاجاتهم وميولهم ورغباتهم واتجاهاتهم في الحياة ووجهات نظرهم والحلول التي يقترحونها لمشاكلهم ( التومي ، ١٩٨٦م) .

أما تصنيف الاحتياجات لدى الشباب يمكن وضعها في تصنيف ثلاثي بحسب بدران ( ٢٠٠٤م) :

١/ الحاجات الفسيولوجية العضوية التي تنبع من طبيعة التكوين الجسمي وما يتطلبه نمو الجسم وتوازنه وصحته .

٢/ الحاجات النفسية المتصلة بتنظيم الفرد النفسي ويتطلب إرضاءها تكامل شخصيته وتوازنه النفسي .

٣/ الحاجات الاجتماعية التي تنبع من الحياة في مجتمع وثقافة معينين لهما مطالبهما الخاصة من الفرد الذي يعيش فيها إذا ما أراد أن يكون عنصراً متكيفاً معهما .

ب- المقومات المتعلقة بعضو هيئة التدريس (الأستاذ الجامعي) : الوظائف ، الخصائص ، الإعداد والتكوين (الذاتي ، والنمو المهني) :

\_ وظائف الأستاذ الجامعي :

يعتمد نجاح أي تعليم جامعي على مدى ما يتوفر له من عناصر جيدة من أعضاء هيئة التدريس ، ولا كيان لمؤسسات التعليم العالي بدون الهيئة التدريسية فهي حجر الزاوية بها ، حيث يمثل عضو هيئة التدريس دعامة أساسية للتعليم العالي . إن العمل الأساسي للأستاذ الجامعي كما يراه علي ( ٢٠٠٥م ) هو التدريس وما يتصل به من لقاء الطلاب في قاعات الدراسة وخارجها وإعداد المحاضرات والاختبارات وقراءة البحوث . والوظيفة الثانية هي البحث العلمي الذي يمثل ركيزة أساسية في نشاط مؤسسات التعليم العالي ، ولما كان للبحث العلمي هذه المكانة في وظائف مؤسسات التعليم العالي فإنه يمثل نشاطاً رئيسياً لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس فيها بصفة عامة . إذا كان التدريس والبحث يعتبران مهمة الأستاذ الجامعي بالدرجة الأولى ، وحيث أن الكليات الجامعية تعتبر منظمات اجتماعية فإن على أساتذتها أن يؤدوا بعض المهام والوظائف الأخرى ، كل حسب استعداداته وخبراته واهتماماته .

\_ خصائص الأستاذ الجامعي الكفاء :

لعضو هيئة التدريس الكفاء في مؤسسات التعليم العالي سمات شخصية ، وكفايات تدريسية ومهنية مميزة ، وله اهتمامات اجتماعية وثقافية واضحة . وقد صنف إحدى الدراسات التي تناولت خصائص الأستاذ الجامعي الكفاء تلك الخصائص في أربعة محاور ( راشد ، ١٩٨٨م ) :

- السمات الشخصية .
- الكفايات التدريسية .
- الكفايات المهنية .
- الكفايات الاجتماعية والثقافية .

\_ إعداد وتكوين الأستاذ الجامعي :

من الكتابات التي ترددت حديثاً في نقد الجامعات الأمريكية الإشارة إلى أن السبب الرئيسي في عدم كفاية التدريس في الجامعات الأمريكية ليس في الأعداد الكبيرة للطلاب ، وليس في قلة خبرة أعضاء هيئات التدريس أو عبء العمل التدريسي . إنما السبب الرئيسي هو أن أعضاء هيئة التدريس لم يعدوا للتدريس ( مرسى ، ١٩٩٢م ) . ويصدق هذا النقد على كثير من مؤسسات التعليم العالي المعاصرة في مختلف دول العالم خاصة في دول الوطن العربي . وفي الواقع إن هناك الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات

التعليم العالي لم ينالوا إعداداً تربوياً خاصاً بالمناهج وأساليب التدريس وكيفية التعامل مع الطلاب تعليمياً وفكرياً وغيرها من الأمور التربوية اللازمة له كأستاذ ومعلم ومربي . ويتم في الغالب كما يرى علي (٢٠٠٥م) تعيين عضو هيئة التدريس بعد حصوله على درجة علمية عليا في أحد العلوم المختلفة ، وذلك دون النظر للكفاية التدريسية أو المهنية أو الفكرية ، بل ربما دون مراعاة لسماته الشخصية التي ينبغي أن تكون معياراً أساسياً عند اختياره عضواً بهيئة التدريس . وإذا كان هناك قصور في الكفايات التدريسية والمهنية والفكرية وفي السمات الشخصية لعضو هيئة التدريس ، فلا يجب أن يمارس وظائفه العلمية والتربوية إلا بعد أن يتلقى التدريبات التربوية الكافية التي تؤهله للقيام بأدواره المختلفة خير قيام . وليس هناك بديل كما يرى راشد (١٩٨٨م) إلا بتحسين أداء عضو هيئة التدريس وتنمية وتطوير كفاياته التدريسية والمهنية والفكرية أثناء القيام بعمله ، وهو ما يعرف اصطلاحاً بالتدريب أثناء الخدمة **in-service training** وتنوع أساليب تحسين أداء الأستاذ الجامعي أثناء الخدمة وتعدد . ومن أهم هذه الأساليب ما يعرف اصطلاحاً بالأساليب الذاتية والأساليب المهنية .

#### - الأساليب الذاتية :

وتقع مسئولية هذه الأساليب على عضو هيئة التدريس نفسه ، فعليه :

- أ- تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو مهنته العلمية والتربوية بحيث يؤدي ذلك إلى رضاه عن عمله وسعاده به .
- ب- الطموح الشخصي للأستاذ : يتوقف نمو الأستاذ الجامعي مستقبلاً على طموحه الشخصي وقابليته للتقدم ومدى تأثره بالتشجيع وبالعوامل التطور المحيطة به ، وعلى المستوى العلمي والتربوي والثقافي الذي يود الوصول إليه ، وعلى قدرته على رؤية نواحي القوة والضعف لديه .
- ت- الاطلاع الواسع : إن الاطلاع الواسع للأستاذ الجامعي عامل أساسي وهام لنموه العلمي والثقافي . فمما لا شك فيه أن مهنة التدريس الجامعي تتطلب الشقيف الذاتي للأستاذ .
- ث- ويشمل الاطلاع هنا مجالات التخصص كما يشمل أيضاً مجالات الثقافة المختلفة ، فهي تتيح له فرصاً واسعة للنمو المهني .

#### - الأساليب المهنية ( التنمية المهنية ) :

إن تنمية وتطوير كفايات وفعالية عضو هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي تقتضي تنمية وتحسين أساليبه المهنية كمعلم ومربي في المقام الأول . ويرى " جلوفر و لاو " أنه على الرغم من عدم وجود مفهوم محدد للتنمية المهنية فإنها تحتوي على العديد من المفاهيم المتصلة بالتعليم

والتدريب والدعم المالي والإداري من خلال المشاركة في العديد من الفعاليات التي تتم من خلال مجموعة من القنوات ويتمثل دورها فيما يلي ( glover & law , 1996 ) :

التدريب المهني : ويتم توفيره من خلال دورات تدريبية قصيرة أو ندوات أو ورش عمل يتم تنظيمها لأعضاء هيئة التدريس والإدارات الجامعية .

التعلم المهني : ويتم من خلال تنظيم دورات تعليمية طويلة المدى وبرامج تدريبية تركز على تعليم المشتركين من خلال النظريات والمعارف البحثية المتعلقة بالمهنة التي يتم التدريب عليها .

الدعم المهني : ويتم من خلال توفير الدعم للمشاركين أثناء تنفيذ المهام والمسؤوليات المكلفين بها على أرض الواقع ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تسهيل إجراءات الحصول على المعارف والموارد المهنية التي لها تأثير كبير على جودة العمل .

وإذا كان الأستاذ الجامعي يعد مصدراً رئيسياً للمعرفة لطلابه ، يضاف إليه احترامه لأفكارهم وآرائهم وجهودهم . سواء كان في مجال مادته التخصصية وأي من المناقشات الحرة التي تتم بينهما . يرى بدران ( ٢٠٠٤م ) أن ذلك يتطلب من الأستاذ الجامعي إدراكه التام الواعي بمتطلباتهم الفكرية واحتياجاتهم العقلية والنفسية والأخلاقية ليسهل عليه إيجاد السبل التي تساعد على تنمية تفكيرهم مع اهتمامه المستمر بتصحيح كافة الأفكار والتوجهات التي قد تصل إلى عقولهم أو مسامعهم عبر القنوات الأخرى للاتصال الاجتماعي ، مع توضيح بعض القضايا الخلافية بالمناقشة الحرة والديمقراطية في إبداء الرأي مع الالتزام بترسيخ بعض القيم والعقائد التي قد تتعرض لهزات أيديولوجية .

ثالثاً : المقومات الحقوقية :

- حقوق الإنسان في التعليم الجامعي :

يشكل مفهوم حقوق الإنسان صميم الجدل العام حول البناء والتنظيم المفضل للمجتمع ، وتمتد جذور تنمية حقوق الإنسان في الصراع من أجل الحرية المضبوطة والمساواة العامة في كل مكان من العالم ( الرشيد ، ٢٠٠٣م ) .

والأساس الذي تقوم عليه حقوق الإنسان ، هو احترام حياة الإنسان وكرامته ، وهذا الأساس قد كفله الإسلام لأفراده ، والهدف النهائي يتضح في أن هذه الحقوق تعتبر وسيلة لتحقيق غاية كبرى هي الكرامة الإنسانية .

عندما يقال أن لكل شخص حقوقاً إنسانية ، فذلك يعني كذلك أن على كل شخص مسؤوليات نحو احترام الحقوق الإنسانية للآخرين . إن احترام حقوق الإنسان هو مصلحة عليا لكل فرد وجماعة وشعب والإنسانية جمعاء ، باعتبار أن تمتع كل فرد بالكرامة الإنسانية هو عامل حاسم في ازدهار الشخصية

الإنسانية ، وفي النهوض بالأوطان وتنمية ثرواتها المادية والبشرية ، وفي تعزيز الشعور بالمواطنة كاملة غير منقوصة ( صالح ، ٢٠٠٧م ) .

ولا يكفي ترديد مبادئ حقوق الإنسان وانتظار الناس أن تتبناها ، بل يجب أن يتم تعليم هذه المبادئ وتدريسها ، ويجب أن يتم ربط هذه المبادئ بالحياة اليومية والثقافات المحلية ليتبين أن تبنيها سيساعد في تحسين التواصل وتحقيق التفاهم والتسامح والمساواة والاستقامة . ولا يمكن تعليم حقوق الإنسان في فراغ ، بل لا مناص من تعليمها من خلال تطبيقها وممارستها فعلياً وبشكل مباشر على أرض الواقع ( الرشيد وحسين ، ٢٠٠٢م ) .

فقد أصبح من الضروري تحقيق هذه الخطوة وهي تدريس حقوق الإنسان في الجامعات . بعد أن تغير دور الجامعة في العصر الحالي فلم تعد مجرد صرح أكاديمي تعول عليه المجتمعات أهمية تعليمية وبحثة ، بل برز الدور الثقافي والاجتماعي لجامعة اليوم التي تتعهد بإعداد أكثر فئات المجتمع فاعلية وقدرة على الحركة ، وهم الشباب بما يملكونه من مهارات وقدرات ، فالجامعة كانت وستظل أهم أدوات المجتمع في انتقاء وتدريب وإعداد الصفوة المستقبلية من أبنائها ( زرنوقة ، ٢٠٠٢م ) .

إن تعبير تعليم حقوق الإنسان يعني كل سبل التعلم التي تؤدي إلى تطوير معرفة ومهارات وقيم حقوق الإنسان . ويتناول تعليم حقوق الإنسان تقدير المتعلم وفهمه لهذه الحقوق ومبادئها التي يشكل عدم مراعاتها مشكلة للمجتمع . ويعني هذا التعليم بالجمع بين النظر إلى المحيط ، ويركز بالضرورة على الفرد من منظور اكتسابه المعرفة والقيم والمهارات التي تتعلق بتطبيق وتكريس قيم حقوق الإنسان في علاقة الشخص مع أفراد عائلته ومجتمعه مع اعتبار المضامين الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ( تعليم حقوق الإنسان ، ١٩٩٨م ) .

#### - الحرية الأكاديمية:

هذا الموضوع يعرف في الأدب النظري بالحرية الأكاديمية ويعرف في الممارسة والواقع ، منح الأكاديميين والطلاب بخاصة ، والجامعات بعامة حرية تشكيل الحرم الجامعي وأنشطته على النحو الذي يراه القائمون على شئونه والمستفيدون منه وبحيث يتوافر لأعضاء هيئة التدريس و طلبة الدراسات العليا حرية طرح آرائهم وأفكارهم ومعارفهم وإجراء بحوثهم بحرية وفق المنهجية العلمية المتعارف عليها بعيداً عن الرقابة السلبية ، والضغط غير المنهجية والسلطة غير القيمية التي لا تحتكم إلى أعرف وتقاليد تحمي أعضاء هيئة التدريس والطلبة وتحفظ لهم حقوقهم وتسوغ لهم مسارات مسئولياتهم بحرية لا تتعارض مع القيم التي تقوم عليها الجامعة ويتأسس على أساسها المجتمع ( الديفاني ، ٢٠٠٧م ) .

وحين نتحدث عن الحرية ، لا يعني أننا نتحدث عن ممارسة وسلوك غير منضبط أو متفلت من كل قيد قيمى وأخلاقى ، بل على العكس تماماً إننا نتحدث عن مفهوم ينسحب على حزمة واسعة من القيم والأفكار والعادات والتقاليد والأعراف والقوانين ، والتشريعات ، وهي حزمة تشكل سلوك الفرد وتضبط مساراته الفردية والاجتماعية من خلال النظام الاجتماعي ، وأساليب الضبط الاجتماعي القائمة على مضامين وأحكام تلك الحزمة ، العاملة على تحقيق الضبط ، والانضباط الفردي والاجتماعي ، بالاحتكام إلى تلك الحزمة التي يقر بها المجتمع ، ويتخذ معياراً قيمياً لحركته وعلاقات تكويناته فيما بينها وبينها والآخر ، ومن بديهيات هذا المعيار أو النموذج القيمي الإسلامى على سبيل المثال أنه ( الأسطة ، د.ت ) :

- ١/ لا يغفل الفرد ، ولا يسلطه ، فهو محكوم بمعايير ويسعى إلى تحقيق التوازن بين أشواق الفرد وتطلعاته ورغباته ، وبين ما هو سائد وقائم في المحيط الذي يعيش فيه .
- ٢/ لا يتجاهل المجتمع ولا ينتقص من قيمته ، فهو يجعل منه أساساً وهدفاً لحركة الأفراد في توازن منصف بين حقوق الفرد وواجباته ، وحقوق المجتمع وما يمنحه من رخاء واستقرار للأفراد .
- ٣/ يستوي على ثروة هائلة و طائلة من القيم والضوابط التي تحترم الإنسان وتكرمه وتضعه الموضع الذي أراده الله سبحانه وتعالى له خليفة ومتصرفاً بكل أسباب التسخير والموارد المبتوثة ، بين يديه ليحقق النماء و العمار لهذه الأرض .
- ٤/ يمتلك فسحة ومساحة واسعة لإعمال العقل والتفكير والتفكير في توازن دقيق وواضح مع العبادة اليومية ، حيث يقول جلت قدرته في قرآنه المجيد " الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والأرض " ( آل عمران : ١٩١ ) .
- ٥/ يسعى إلى تحقيق التوازن في الشخصية بمستوياتها المتداخلة ، بدءاً بأشواق الفرد ومشروعيتها وأساليب تحقيقها ، ومروراً بالعلاقات الأسرية والعلاقات مع المجتمع ومع الغير في إطار المحيط أو المجاور ومع الإنسان حيث يكون .
- ٦/ مما سبق يتضح لنا التأكيد على الحرية العلمية التي منحها القرآن الكريم للإنسان ، في البحث والاستدلال . وهي الحرية التي تؤكد عليها التعريفات المختلفة للحرية الأكاديمية .
- وتأسيساً على الأدب النظري المتصل بمصطلح ( الحرية الأكاديمية ) يمكن استخلاص جملة من المبادئ التي يمكن رؤيتها بوضوح حين نقرأ الحرية الأكاديمية أنها حرية غير مطلقة ، وأن معايير البحث العلمي وقيم العملية التعليمية تحكمها وتضبط إيقاعها . هذه المبادئ بحسب الذيفاني ( ٢٠٠٧م ) هي :
- ١/ المسئولية .
- ٢/ الصدق العلمي الملتزم لقيم البحث العلمي .

- ٣/ الأمانة العلمية المتصلة بتقديم المعرفة والتزام قيم العملية التعليمية وأهدافها المرجوة .
- ٤/ الموضوعية العلمية والأدبية المتصلة بتقديم وجهة نظره أو عرض وجهة نظر أخرى ، وبأن يعرضها أو يقدمها على أساس قطعي وأنها الأفضل إلا من خلال عرض شامل وتقديم واف لكل وجهات النظر والآراء والأفكار ذات العلاقة بما يقدمه أو يعرض له الأستاذ الجامعي .
- ٥/ الشجاعة العلمية : وتتصل بالجرأة التي ينبغي أن يتحلى بها الأكاديميون بممارساتهم العلمية في سياق التدريس والبحث والعلاقة العلمية مع الإدارة والقرارات العلمية ، حيث لا يجد ربه الصمت حين ترتكب الأخطاء العلمية بمفهومها الدقيق والأكاديمية بمفهومها الأوسع ، والقرارات المتصلة بالمناخ والنظام العام والخاص للمؤسسة الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين .
- ٦/ الإنصاف ، ويتصل بالإقرار بالعلمية والموضوعية للآراء والأفكار والمواقف التي تتسم بالوفاء والشمول والدقة والوضوح والمنهجية في العرض والتفصيل لموضوعاتها وهو مبدأ يتعلق بتمثل العدل ، وترجمة معانيه والاهتداء بمبادئه وقيمه .
- ٧/ الانضباط الذاتي ، والجمعي ، ويقصد به أن يظهر دائماً فكراً ومسلكاً يتطابق واضح بين ما يؤمن ويمارس وأن يسعى في مؤسسته وممارساته الأكاديمية بالتزام منهجي وعلمي .
- ٨/ تسخير جهوده العلمية لخدمة المجتمع وقيمه وعياً والتزاماً ونتائج شاملة وتفصيلية وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من الممارسات والأنشطة الأكاديمية بمجالاتها التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع ، وهذا يتطلب إيمانه بقيم المجتمع واحترامه لها كونها تعبر عن المجتمع ويتشكل بها ، وتشكل أفرادها وفق منظومتها العقدية والاجتماعية والعلمية والثقافية ومختلف القيم المتصلة بالعمل والحرية ، وبهذا السياق تكون حرية منظمة محكومة بهذه المنظومة القيمية .

رابعاً : المقومات التعليمية والتربوية : وهي تتألف من ثلاثة عناصر :

- ١/ مناهج التعليم الجامعي ( المحتوى وطرائق التدريس ) :
- من المفروض نظرياً أن تسهم مناهج التعليم الجامعي في إعداد جيل من الخريجين ، لديهم القدرة على تطوير معارفهم ، وعلى فهم متغيرات العصر من حولهم ، وعلى التفاعل بإيجابية مع هذه المتغيرات ، وأن تسهم - أيضاً - في تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع وفي وضع الحلول المناسبة لمشكلاته . لكن إذا تأملنا مناهج التعليم الجامعي ، وجدنا البون شاسعاً بين الواقع والمأمول . ولعل أكبر دليل على ذلك أن مناهج التعليم الجامعي فشلت بدرجة كبيرة في وضع الحلول المناسبة للمشكلات التي يموج بها المجتمع ( إبراهيم ، ١٩٩٤م ) .

إن الخطورة التي يمثلها المنهج كونه يضم المعارف والاتجاهات لا يعني أن المحتوى هو المعرفة ، فالمحتوى هو سجل الرموز والصور البصرية ، أما المعرفة فهي المعنى الذي يكسبه المتعلم من تعامله مع هذا المحتوى . فقد تتولد عن تعامل المتعلم مع المحتوى أحياناً معرفة مختلفة تماماً عما قصد إليه المنهج ، وهنا تستغل هذه الثغرة في تمرير الأفكار المنحرفة للمتعليم عبر ما يسمى بالمنهج الخفي الذي عرفه ذياب غبوش بأنه: ما يقوله المعلم لتلاميذه ، والآباء لأولادهم وبناتهم ، والتلاميذ لبعضهم بعضاً ، ومن خلال القراءات الحرة والمواد التي تصل إلى الطلاب بطرق الاتصال غير الرسمية . وأثره في نقل الثقافة خاصة الشعبية منها يفوق أثر المنهج الرسمي . أو قد لا يتولد عنه شيء ذي قيمة ، وهنا يكمن خطر آخر في عدم التمييز بين المحتوى والمعرفة ، إذ قد يتحول معظم التعلم إلى تعلم لفظي ( عبدالحجيد ، ٢٠٠٥م ) .

فتذهب كل القيم التي كان تستهدفها سياسات التعليم في غرسها لدى الطلبة عبر هذا المنهج أدراج الرياح وأخطرها القيم الفكرية فتغدو عقول الطلبة من الهشاشة والخواء ما يجعل اختراقها فكرياً من السهولة نظراً لافتقارها تلك الحصانة التي كان على المنهج توفيره لها .

إن المشكلة تتمثل في استخدام الأساتذة لأساليب التدريس ( التقليدية ) الإلقائية والتلقينية في تعليمهم وتدريبهم لطلبتهم ، والتي تقوم على حشو أذهان الطلبة بالمعارف والمعلومات دون أن يكون هناك وعي بضرورة ربط برامج التعليم بالواقع المعيشي ( رضوان ، د.ت ) . مما يعني إجهاد الذاكرة واستهلاك العقل وتعطيل أعمال الفكر ، بنقل المعلومات لهم وحشو أدمغتهم بالمعلومة المجردة فقط دون التركيز على تدريبهم على النقد أو التحليل المنطقي والتفكير العلمي أو حتى إكسابهم أساليب ذاتية كحل المشكلات والتجريب والبحث والاعتماد على الذات بحيث يتم اكتشاف جوانب إبداعية في شخصية الطالب . أضف إلى ذلك أن ( المحتوى ) المقررات التعليمية نظرية أكثر منها تطبيقية وهي تقليدية غالباً مفتقرة إلى الحداثة .

حدد " مانكيل " أربعة أنماط للمناهج المعاصرة تتبع فلسفات مختلفة وقد عددها عبدالحجيد ( ٢٠٠٥م ) في التالي : النمط الإنساني ، والنمط الأكاديمي ، والنمط الاجتماعي ، وأخيراً النمط التكنولوجي . حيث يسمى المنهج منهجاً إنسانياً إذا ركز الانتباه على الإنجاز الفردي ، وشجع على تنمية القوى التحريرية الموجهة نحو إمداد التلاميذ بتجارب متكاملة ، أما نمط المناهج الذي يمكن أن يطلق عليه اسم المنهج الأكاديمي فهو الذي يركز على المعرفة ويسعى أساساً إلى المساعدة على تنمية التراكيب المعرفية ، ويمكن أن يوصف المنهج اجتماعي أو موجه نحو التغيير الاجتماعي إذا كانت التغيرات الاجتماعية تأخذ الأولوية على الاحتياجات الشخصية . وأخيراً ، فإن المنهج يمكن أن يوصف بأنه منهج تكنولوجي إذا وجه العمل نحو تطوير نظم للتدريس الفعالة وذات الكفاءة .

تأسيساً على ما تقدم ، نستطيع أن نزعم أن منهجيات التعليم الجامعي قد تفشل - بدرجات متفاوتة - في تحقيق بعض الأهداف المرتبطة بالفرد المواطن كإنسان متفاعل ومؤثر . ومن أمثلة الأهداف التي قد لا يستطيع المنهج تحقيقها ، كما ذكرها إبراهيم ( ١٩٩٤م ) :

- ١/ عدم إكساب المتعلم طرق تشغيل المعلومات التي يتقنها من خلال دراسته .
- ٢/ عدم الاهتمام بالتنمية المتكاملة للإنسان في المجالات المعرفية والمهارية والوجدانية والسلوكية .
- ٣/ عدم التأكيد على بناء الشخصية القادرة على فهم ظروف الحاضر ، والقادرة على استقراء المستقبل وتوقعه .

٤/ عدم غرس القيم الإيجابية الخاصة بالمجتمع .

الغريب في الأمر أن المنهج لا يفشل فقط في تحقيق بعض الأهداف كالتى سبق ذكرها ، ولكن قد يكون له أيضاً تأثيرات مدمرة على عقل وفكر المتعلمين بسبب الرسائل المستترة في المحتوى العلمي والمعرفي للمقررات التعليمية ( الجامعية ) وفي طريقة عرضها وإساءة تأويلها لخدمة هدف أو غرض أو تحقيق أهداف فكر معين . ونتيجة للمضامين الخفية التي تعكسها المناهج وتنقلها إلى عقول وأذهان المتعلمين بطرق غير مباشرة ، قد تدخل أدمغتهم بعض الأفكار السوداوية فتخرّبها ، أو قد تحترق وجدانهم بعض الآراء المتطرفة الهدامة فتكون السبب المباشر والرئيسي في اكتسابهم مفاهيم خاطئة وغير مرغوب فيها . كذلك قد ينتج عما تقدم اكتساب المتعلم اتجاهات مضادة وسلبية ، أو أن توجهاته الحالية والمستقبلية قد يشوبها الغموض وعدم وضوح الرؤية . أيضاً ، قد تكون قراراته غير مدروسة وغير محددة وتتسم بالعشوائية . وقد يشعر المتعلم بالاغتراب ، فيعزل عن أقرانه وعن مجتمعه إذا كان هادئاً بطبيعته . أما إذا كان عدوانياً ، فسوف تكون ردود أفعاله تجاه الآخرين عنيفة ومتهورة ، ويعود ذلك إلى افتقاره للتفكير السليم وإلى افتقاره للقرارات العقلانية . أو قد يكون شخصاً أحادياً نتيجة التعامل مع المتعلم وفق منظور الاتجاه الرأسي من المرسل إلى المستقبل ، وهذا المنظور " الأحادي " لا يصنع فرداً قادراً على المناقشة والحوار ، ولا يكون عقلاً محاوراً ، متدرباً على القبول والرفض ( عبدالحى ، د.ت ) .

والأخطر من هذا وذاك كما يرى إبراهيم ( ١٩٩٤م ) أن المتعلم قد لا يتوافق مع ذاته ، فيفقد التفاعل السوي مع ذاته ومجتمعه ، ويضيع منه الإحساس بالحب والشعور بالجمال ، وقد يترتب على ذلك عدم شعور المتعلم بالأمن والأمان ، وشعوره بأنه مقيد ومكبل بالأغلال من الداخل ، فلا يحس بأنه ينعم بحريته وكرامته كإنسان .

إن مؤسسات التربية والتعليم الرسمية يجب أن تكون أهدافها وطنية ( الفلسفة التربوية ) ومنهجها وطرائق تدريسها تخدم سياستها . وإن كون مناهج التعليم الجامعي من أهم المقومات لتحقيق أهداف الجامعة ، ومن خلالها يتم صقل فكر مخرجات الجامعة من الطلبة ، أو إتاحة الفرصة لاختراجه يستوجب الأمر إعادة

النظر في مناهج التعليم الجامعي القائمة والمتبعة حالياً . على أن تكون هناك عملية تقويم لهذه المناهج بصورة مستمرة ، وبحسب المرحلة الزمنية للمجتمع ومتغيراته وتحولاته ، ومتطلبات التكيف ومعايشة هذه المتغيرات والتحويلات من أجل مجتمع مستقر وآمن . مجتمع يرنو إلى التنمية المستدامة ، والتي لا تتحقق إلا بهذين العنصرين الأمن والاستقرار . كما يجب على القائمين بعملية تقويم مناهج التعليم الجامعي أن يضعوا في حسابهم إكساب طلبة الجامعات خبرات ذات علاقة مباشرة بحياتهم الحالية وتوجهاتهم المستقبلية واستجابتهم ، وما ينبغي أن يحصلوه من معارف ومهارات ، وما ينبغي أن يكتسبوه من قيم واتجاهات ، على أن يتحقق ذلك في إطار المنظومة السياسية والأوضاع الاقتصادية للمجتمع .

## ٢ / منهجيات البحث العلمي :

البحث العلمي هو وسيلة الإنسان لإيجاد الحقائق العلمية عن ذاته أو بيئته ومجتمعه أو عن الكون في سالف الزمن أو حاضره أو مستقبله ، وهو وسيلة الإنسان لإيجاد الحلول للمشكلات التي تقابله والصعاب التي تعيق حياته ، وهو وسيلة الإنسان لمضاعفة موارده المالية والمعنوية ، وهو كل جهد علمي منظم يهدف إلى تنمية المعرفة الإنسانية ( التل ، ١٩٩٨م ) .

إن من أوجه النقد الموجه للبحث العلمي في الجامعات العربية ما نوجزه في النقاط التالية :

### — عدم التوازن بين أنواع البحوث :

كما ذكر بدران ( ٢٠٠٤م ) بحيث أنها لا تتناول مشكلات المجتمع وقضاياها كما ينبغي ، فأغلبها بحوث نظرية تغفل التطبيقية ، كما أنها بحوث أفراد تصدر عن مبادرات فردية وهذا ليس عيباً بل الأكثر إيجابية أن تكون بحوث ( فرق عمل ) يشترك فيها عدد من الأعضاء من أقسام علمية مختلفة أو من نفس القسم العلمي ، لدراسة الواقع المجتمعي والوصول إلى حلول مقدمة لحل مشكلات معينة في مجالات متنوعة . كما أن أغلب البحوث تدخل تحت عداد البحوث التاريخية والوصفية ، كما أنها أبحاث تخصصات أكثر من كونها أبحاث ميدان متداخلة التخصصات . فضلاً عن ما تقدمه هذه الأبحاث من التقنيات والأجزاء المنهجية والجزئيات أما أبحاث السياسات والاستراتيجيات فشبه معدومة ، وفي معظم الأحوال فإن هذه البحوث بكل أنواعها تكاد تحصر نفسها ضمن إطار الممارسات والقيم والنماذج والمعايير التقليدية للتربية ( غنام ، ١٩٨٤م ) .

### — ضعف إنتاجية كثير من أعضاء هيئة التدريس :

يرى بدران أن كثير من أعضاء هيئة التدريس لا يطلعون ولا يبحثون ويعتبرون الحصول على الدكتوراه نهاية المطاف ، أيضاً بمجرد الوصول إلى درجة الأستاذية أو الانشغال بأعمال إدارية ينشغل الأستاذ عن القراءة والبحث والإطلاع .

### — تكالب أمراض البيروقراطية :

على الرغم من إنشاء مراكز بحثية كثيرة إلا أن تكالب أمراض البيروقراطية تخنق هذه المراكز ، وتعرقل مسيرتها ، فضلاً عن انعدام الربط المحكم بين هذه المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تستفيد من نتائج بحوثها مع هجرة العقول إلى الخارج ( إبراهيم ، ١٩٩٠م ) .

- عدم توفر الحرية الأكاديمية التي ترفض العوائق المؤثرة على نفسية الباحث .  
- عدم وجود الإدارة الوطنية التي توظف الأبحاث لخدمة المجتمع ، وطرح المشكلات صراحة بشكل شفاف أمام الباحثين ( بو ملحم ، ١٩٩٩م ) .

فإذا كانت مناهج التعليم الجامعي هي الوسيلة الرئيسة الأولى لوقاية المجتمع وأفراده من طلبة الجامعات من الفكر المنحرف وممارساته ، فتغدو المناهج مسئولة مسئولية مباشرة تجاه " قضية التطرف والإرهاب " . فإن البحث العلمي يجب أن يكون الأساس العلمي الذي يستند عليه نظام التعليم العالي في إعادة تقويم ومراجعة مناهجه القائمة ، فضلاً عن مساندة البحث العلمي للجهود الأمنية والمؤسسات القائمة عليها في التعرف على أسباب انزلاق وانخراط الكثير من شباب الوطن في قضايا العنف والتطرف والإرهاب ، وتقديم الحلول والتوصيات بناء على الدراسات الميدانية والبحوث العلمية الجادة .

إن المبادرة التي قامت بها جامعة الملك سعود بالرياض في إنشاء برامج كراسي البحث المتخصصة ، وانبثاق كرسي الأمير نايف بن عبدالعزيز لدراسات الأمن الفكري عنها باستجابة كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية - حفظه الله تعالى - يجب أن تحذو خطاه بقية الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات الوطنية . من خلال :

- ضرورة وجود آلية محددة للبحث العلمي الموجه لقضايا المجتمع ومنها وأهمها قضايا العنف والتطرف والإرهاب بمركزية من الإدارة العليا ( وزارة التعليم العالي ) موجهة لعموم الإدارات المعنية في الجامعات السعودية ( عمادات الدراسات العليا ) .

- تخصيص موازنة مستقلة للبحث في موضوع الأمن الفكري ، وإيجاد حوافز لأعضاء الهيئة التدريسية الذين يقومون بإجراء دراسات أو يعدون أبحاثاً أو يشرفون على طلاب الدراسات العليا الباحثين في ذات المجال ( الأمن الفكري ) .

- ضرورة وجود وحدات بحثية في كل جامعة تقوم بمتابعة وتحديد المشاكل البحثية التي قد تواجه الباحثين في مجال الأمن الفكري ، وتقديم التسهيلات والتنسيق مع المراكز البحثية أو الجامعات الأخرى .

- حث أعضاء الهيئة التدريسية على البحث العلمي وخاصة البحوث التكاملية . ويقصد بها تلك البحوث التي تربط بين فرع ضيق من فروع العلم وسائر الفروع ( التكامل ) بما يخدم مجال الأمن الفكري وموضوعاته المتعددة .

- توعية أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات بأهمية البحث في مجال الأمن الفكري واستشعار الجميع كمواطنين بهذه الرسالة الوطنية ومسئوليتهم تجاهها ، وحث طلابهم من الدراسات العليا على البحث فيه .

### ٣/ الإرشاد الأكاديمي و الأنشطة الطلابية :

وتعبّر عن مدى إسهام خطط وبرامج الأنشطة الطلابية في تعزيز ثقافة الأمن الفكري لطلبة الجامعة ، و دور برامج الإرشاد الأكاديمي والقائمين عليه في وقاية الطلبة من الانحراف الفكري وتعاونهم مع الجهات المعنية بالأمن الوطني . ويستهدف العمل بهذا العنصر تحقيق التالي :

- تنمية الهوية الجامعية الثقافية الوطنية للطلبة بما يكفل نمو شخصياتهم بصورة متكاملة من خلال تطوير برامج ثقافية ذات روح وطنية بالدرجة الأولى .

- إثراء البرامج والخطط الدراسية بالفعاليات والنشاطات المنهجية الموجهة نحو الهدف .

- أن يتجه العمل كما يرى عبدالحى (د.ت) إلى ديمقراطية الهياكل الداخلية للجامعات ، وذلك بإعادة النظر في مجالات تسييرها ، وإشراك الطلبة والأساتذة الجامعيين في ذلك التسيير .

- إشراك الطلبة في عملية حل المشكلات و اتخاذ القرارات الجامعية المتعلقة بشؤونهم .

- اعتماد برامج توجيهية وإرشادية تعنى بالأمن الفكري للطلبة وإشراك وتوعية أعضاء الهيئة التدريسية التي تتعامل مع الطلبة بشكل مباشر من خلالها ، وتأكيد نوعية الخطط والبرامج الوقائية والعلاجية على أن ترتبط بإدارة عليا تختص بالأمن الفكري ( وزارة التعليم العالي ) كجهة إشراف وتقييم ومتابعة لعمادات النشاط وشئون الطلاب في الجامعات بما يهدف تعميق اندماج الطلبة الاجتماعي وولائهم الوطني .

- توفير قاعدة معلومات واسعة عن طلبة الجامعة ، والفرص التعليمية والوظيفية المتاحة والأكثر احتياجاً لخطط التنمية وسوق العمل بغية توجيه الطلبة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمجالات المهنية المستقبلية ( الراشد ، ٢٠٠٥م ) .

- أن يقع الاهتمام أكثر بتفعيل دور الأنشطة الموازية للدراسة وإعطائها وجهة حقوقية يتدرب المتعلم والمعلم من خلالها على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية ، ونقصد بذلك الأنشطة الصيفية ، مجالس الطلاب ، مجالس الأقسام ، مجالس التربية والتأديب .

وعبر هذا الاستعراض للمقومات ذات العلاقة بالبيئة الجامعية في جميع جوانبها فلا بد من الإشارة إلى أن عمليات التأثير في تلك المقومات وتحويلها إلى قيم تخدم ثقافة بعينها يعتمد وبشكل أساسي على قدرة الثقافة السائدة في المجتمع على اختراق البيئة الجامعية بطريقة سهلة وميسرة. وهنا لابد من الحديث عن الخطورة التي قد تواجهها البيئة الجامعية حيث توجد المقومات الأساسية للجامعة ولكن الفكر المتطرف قد

يخترق هذه البيئة ويقلب الموازين من خلال فرض الأشكال والظواهر التي يريدها في تلك الجامعة أو أخرى. ومن الأمثلة على ذلك أن يتحول الأستاذ الجامعي إلى داعم وبشكل غير مباشر للفكر المتطرف دون أن يدرك ذلك عبر تحليله عن نقد الظواهر السلبية في المجتمع بحجة أنه غير مسئول ، فهو بذلك يفتح الأبواب أمام ثقافة التطرف أن تمتد إلى مساحات أوسع حيث لا تواجه بالنقد. فالنقد من مقومات الحياة الجامعية لصقل مواهب الطلاب وحثها على التفكير ، ولكن عندما تتحول الجامعة إلى بيئات مجاملة فتلك مؤشرات خطيرة على أنها بيئات يمكن أن تحتضن الفكر المتطرف في مواقع خفية حتى وإن كانت أنظمة تلك الجامعة الحكومية تحارب الفكر المتطرف وتنبذه حيث ينمو هذا الفكر في عقول الطلبة وليس في كتبهم ويشاهد في مظاهرهم وسلوكهم بينما الجامعة كبيئة ثقافية لا تستطيع تمييز الصحيح من الخطأ نظراً للتداخل الشديد بين السلوك الديني وبين السلوك المنحرف وهنا تقع الأزمة. إن الجامعات مطالبة بأن تعيد قراءة ثقافتها إذا كانت تريد صورة واضحة عما يجري في داخلها ، وليس هذا اتهاماً للجامعات بأنها عاجزة عن لعب دور في التأسيس للأمن الفكري ولكن لأن مزيداً من التغاضي سوف يوفر مزيداً من التداخل بين دور الجامعة التربوي والثقافي وبين وجودها كبيئة يمكن أن تستزرع فيها الأفكار السلبية في ظل غيابها عن الواقع.

#### المبحث الرابع

##### الجامعات والمجتمع علاقة تكامل أم تناقض ؟

يؤدي التعليم دوراً هاماً في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة ، وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات حيث ينابط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي ( التعليم وإعداد القوى البشرية والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع (أحمد والسماذوني ، ٢٠٠٥ م) .

فلم يعد التعليم الجامعي بمعزل عن البيئة التي يوجد فيها ، بل هو جزء منها ، يتفاعل معها في تشكيلها ، فهو إلى جانب إعداد الكوادر البشرية لسوق العمل ، والبحث العلمي ، يجب أن يسهم في حل مشكلات المجتمع الذي يوجد فيه ، وهذا يقتضي منه أن يرسم سياساته في ضوء ما تتطلع إليه بيئته والظروف المحيطة ، ومدى احتياجات المجتمع ، ودرجة التنمية التي يجب أن يحققها (صبره ، ٢٠٠٥ م) .

كان للجامعات منذ نشأتها دور ريادي في نشر المعرفة العلمية والثقافية للنهوض بالمجتمع . وهي تعتبر مراكز إشعاع ثقافي للمجتمع تتعرف من خلاله على مشكلاته وتنحصر أسبابها وردود أفعالها السلبية على المجتمع وهي من خلال التشخيص العلمي الدقيق لهذه المشكلات ومسبباتها ، تضع الحلول المناسبة لها وقد لا تقف عند اقتراح العلاج بل تتعداه إلى التجريب والتقويم . والجامعات اليوم أصبحت تعيش مشكلات

مجتمعتها ، وتلعب دوراً بالغاً في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي .

ذلك أن الجامعة تعد أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية ، ومن ناحية أخرى هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية ، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه ( العيسوي ، د.ت ).

إن العصر الحديث تتعدد فيه الاهتمامات وتشابك فيه الأمور ويواجه تغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية مما يجعل وظائف الجامعة فيه متعددة الجوانب ومتشابكة . ويتفق كثير من المتخصصين أنه منذ أمد بعيد على أن للجامعة دوراً هاماً في خدمة المجتمع ، وتحدد الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاث وظائف أساسية هي : إعداد الموارد البشرية ، وإجراء البحوث العلمية ، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة . وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمة وتنمية المجتمع (مرسي ، ١٩٧٧ م)

وفيما يتعلق بالوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة وهي وظيفة خدمة المجتمع فقد أصبح على الجامعة أن تقدم خدماتها مباشرة للأفراد في المجتمع سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية تفويضية أو تكاملية في صورة برامج تدريبية أو برامج لإعادة التدريب ، أو برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة بالمجتمع لا يتوفر لدى الأفراد متطلباتها ، ولقد أدى ذلك إلى خروج الجامعة من عزلتها وأبراجها العاجية وأن تفتح أبوابها على المجتمع لأنه عندما تنعزل الجامعة من المجتمع وتتحلى عن الموقف الفائق والوعي بما حولها وبمن حولها تصبح معارفها متكسدة لا ترتبط بحركة الحياة المتطورة ويفقد العلم قيمته الاجتماعية بل والمعرفية أيضاً ، وبذلك ينفصل التعليم عن احتياجات المجتمع ومجريات الأحداث به ويمكن للجامعة أن تحقق وظيفتها الثالثة ( خدمة المجتمع ) ( الأسعد ، ١٩٨٨ م ) .

وبالتالي تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل ، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته ، كما تنمي لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدي الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ( إبراهيم ، ٢٠٠٢ م ) .

يعرف كل من شانون SHANON وشونفلد SHOEFLD الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها على أنها " نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة ، ويمكن عن طريقه نشر المعرفة خارج جدران

الجامعة ، وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة " ( تركي ، ١٩٩٠م ) .

ونجد أن هذا التعريف يتطلب أن تضع الجامعة جميع إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة ، وفي خدمة المجتمع الإقليمي ، ويتطلب أيضاً معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع ، وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة ، ويدل هذا على اختلاف الخدمات التي تقدمها كل جامعة وذلك لاختلاف طبيعة المجتمعات المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها .

كما أن خدمة الجامعة للمجتمع تعنى - أيضاً - أن تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات ، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجرى في مجال التعليم فكر أو ممارسة ، وعليها أيضاً أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم المقترحات لحل قضاياها ومشكلاته وتبدلي بتصورات وبدائل ، وأيضاً تنير وتشيع فكراً تربوياً داخل المجتمع ( عمار ، ١٩٩٦م ) .

ويحدد المتخصصون أن للجامعة ثلاثة مجموعات من الأهداف ، تتلخص في الأهداف التالية :

- ١ - أهداف معرفية : وهى تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطوراً أو تطويراً أو انتشاراً .
- ٢ - أهداف اقتصادية : والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.
- ٣ - أهداف اجتماعية : والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية ( عبدالغفار ، ١٩٩٣م ) .

وتتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي :

- ١ - تزويد الوطن بالقوى العاملة المدربة المتجددة .
  - ٢ - تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة .
  - ٣ - ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة .
  - ٤ - الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي .
  - ٥ - تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع .
  - ٦ - إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة (حسن ، ١٩٩٥م )
- وبشكل عام ، يشترك الخبراء التربويون في تحديد وتلخيص ما يجب على الجامعة أن تفعله لخدمة المجتمع على النحو الآتي :

- ١ - ربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية.
- ٢ - توظيف التعليم الجامعي لتلبية حاجات الفرد والمجتمع الآنية والمستقبلية.

- ٣ - تنويع البرامج والنشاطات والتخصصات التي تطرحها الجامعة لتواكب روح العصر.
  - ٤ - مساعدة أفراد المجتمع على استيعاب المستجدات في مجالاتهم المختلفة.
  - ٥ - ربط التعليم الجامعي بواقع وقضايا المجتمع المختلفة.
  - ٦ - تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى أفراد المجتمع حول أهمية التعليم للحياة وضرورة العمل على استمراره ، لأن عملية التعليم دائمة غير محددة بزمان أو مكان.
  - ٧ - تشجيع الدراسات المسائية للكبار الذين لا تسمح لهم الظروف بالالتحاق بالبرامج النظامية.
  - ٨ - تنويع برامج خدمة المجتمع (محاضرات، مؤتمرات، ندوات، ورش عمل).
  - ٩ - الاستجابة بكفاية وفعالية لمتطلبات التنمية الشاملة وتوفير المتعلمين المدربين كماً وكيفاً.
  - ١٠ - إحداث تغيير جذري في مفاهيم وأساليب وممارسات التعليم والتحول من الكم إلى الكيف، ونقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم ومن المعلم إلى المتعلم من الحفظ والاستظهار إلى التفكير والابتكار والإبداع.
  - ١١ - توفير برامج الرعاية الطلابية المتكاملة التي تشمل الرعاية الاجتماعية والنفسية والإرشادية والثقافية.
  - ١٢ - تطوير المناهج وطرق التدريس التي تضمن تخريج أجيال مسجلة بعلوم المستقبل وممتقنة لتقنيات العصر وقادرة على الإنتاج بمعدلات عالية.
- لهذا السبب لم تعد الجامعة مكاناً لمجتمع بشري يعد للحياة ، بل هو الحياة نفسها ، فالجامعة ليست موضوعية الأهداف ، قاصرة المقصد ، بل هي مجتمع تربوي متكامل يعكس صفات المجتمع البشري ودينامياته ( كاظم ، ١٩٨٤م ) .
- فهل تمثل جامعاتنا بيئات شبيهة بالمجتمع ، أم أنها تغيب عن دورها في منح الطلبة مساحات من الحرية في التعبير عن شخصياتهم ؟ . يرى مطر ( د.ت ) أن الدور الخدمي للجامعة الذي تقوم به تجاه المجتمع يؤخذ عليه ما يلي :
- ١/ أن مفهوم خدمة المجتمع قد اقتصر على بعض الخدمات العامة التي تقدمها الجامعات من خلال مراكزها الخاصة وترجع إلى الجهد الفردي لعضو هيئة التدريس نفسه ، نظراً لغياب الحافز المعنوي والمعنوي المقدم له .
  - ٢/ أن خدمة المجتمع لا تمثل للجامعة سياسة مؤسسية عامة تضع لها أهدافاً وخططاً وتحاول تحقيقها وتنفيذها بل هي جانب يترك أمره للنشاط الذاتي والشخصي لعضو هيئة التدريس ومدى تقبله للدور الخدمي وانفعاله بقضايا المجتمع .

٣/ أن الخدمة العامة لم تعد من بين اهتمامات عضو هيئة التدريس وليس هناك ما يدفعه لها وإن كانت من مهام الجامعة .

٤/ قصور في تكوين الاتجاهات الايجابية نحو خدمة المجتمع كوظيفة من وظائف الجامعة التي يجب على عضو هيئة التدريس والقائمين على الجامعة أن يراعيها وتكون أحد الأنشطة الهامة التي تدخر لها الطاقات ويعطى لها الإمكانيات .

٥/ قصور في الممارسة الديمقراطية داخل الحرم الجامعي ، فحين لا يتفق المعلن مع المنفذ في الواقع تتكون اتجاهات وميول سلبية نحو الفعل ، مما ينعكس سلباً على أفكار الشباب وأساليبهم في التعبير عن آرائهم .

وبعد أن تم استعراض أبرز مؤشرات العلاقة بين الجامعة والمجتمع فلا بد من التأكيد أن الخطورة التي تنطوي عليها العلاقة المتينة بين المجتمع والجامعة إذا ما تم استثمار هذه العلاقة بشكل سلبي . حيث أن بيئة الجامعة كبيرة ومتفرقة في مساحاتها الجغرافية والتربوية والبشرية لهذا السبب يتوجب على الجامعات أن تكون ذات أطر تربوية واضحة المعالم حتى لا يتسلل إليها مكونات سلبية من الظواهر الاجتماعية المنبوذة. فبحكم طبيعة الجامعات ومساحات الحرية وانعدام الرقابة اللصيقة التي قد تتوفر في المدارس الثانوية يصبح من السهل نمو الأفكار وتبنيها ، وهذا ما يجعل الجامعة أمام تحد كبير في فهم دورها في محاربة الأفكار السلبية ودورها في تحقيق الأمن الفكري.

### المبحث الخامس

#### الجامعات ثقافة مستقلة أم تابعة ؟

الجامعات لا تتحقق استقلاليتها عن مجتمعتها إلا إذا كانت آتية من ثقافة مختلفة . بمعنى أن تكون هناك مواقع لجامعات من دول أخرى حيث تقوم هذه الجامعات بفرض ثقافة الجامعة الأم لها ، ومثالنا على ذلك الجامعة الأمريكية في كثير من دول العالم . على الجانب الآخر تعد الجامعات في مجتمعنا السعودي بيئة متوافقة تنظيمياً وثقافياً مع المجتمع ، فاتصال الجامعات بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أصبح أمراً ضرورياً تفرضه المتغيرات المعاصرة ، فلم يعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعتها أمراً اختيارياً كما في جامعات دول العالم الثالث .

والعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة ، وهي علاقة تقوى وتشتد في بعض الأحيان ، وتضعف وتخن في أحيان أخرى ، وهي في كلتا الحالتين متأثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم ، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على

الجامعة ، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه ، والأزمة التي تنشأ بين الجامعة والمجتمع إنما تنشأ نتيجة الخلاف حول ( عامر ، ٢٠٠٧ م ) :

١ - الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل والمفروض أن تحرص عليه لتظل جامعة .

٢ - الدور الذي اختاره لها رجال السياسة .

٣ - الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل ، ويرى أنه من الأولويات التي ينبغي أن تضطلع به الجامعة .

ويرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة لا تنفصل عن المجتمع ، وأن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل ، فلا توجد الجامعة أبداً من فراغ ، بل لكل إقليم خاص بها ، وبيئة معينة تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية ، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه . ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها ، حيث إنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياها (جمال الدين ، ١٩٨٣ م) .

إن العلاقة بين الجامعة والمجتمع تأخذ صيغة خاصة بسبب ما تتميز به أهدافها وفعاليتها ومدخلاتها ، وأهم جوانب هذا التمييز أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري ، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علماً وثقافة ( العلماء والمفكرين ) (حسن ، ١٩٩٠ م) .

وكون الثقافة الإنسانية تتلخص في أي مؤسسة اجتماعية في التركيز على دمج الأدوار بالمشاعر بحيث يشعر الفرد داخل الجماعة بأنه جزء لا يتجزأ من الكل وأن الكل لا يتجزأ منه ، ومن الواضح أن إيجاد هذا النوع من التثقيف في الجامعات في غاية الصعوبة لأنه يقوم على النظرة الإنسانية إلى الأفراد لا الآلية أو الوظيفية ( الخطيب ، ٢٠٠٦ م) .

عليه ، فإن خلق الجامعة لنفسها ثقافة إنسانية تعتبر من أهم التحديات التي ستواجه جامعاتنا بثقافتها غير المستقلة . ويمكن تنفيذ هذا الرأي استناداً لما ذهب إليه ( سكران ، ١٩٩٩ م) من أبرز وأهم التحديات التعليمية التي ستواجه جامعاتنا في تكامل ثقافتها مع المجتمع ما نعانيه من فلسفة تعليمية مازالت تؤكد على قيم الطاعة والذاكرة والامتنال واهتمام واضح بالجوانب الفنية في العملية التعليمية على حساب النظرة إلى التعليم كنسق اجتماعي متفاعل مع البناء الكلي للمجتمع .

ولأن الثقافة بمزلة الرأس والقلب اللذين يحركان كل شيء في الجسد ويعتنان فيه الحيوية والنشاط والفاعلية . فإنه يجب على الجامعات أن تسعى لخلق ثقافة حية . هذه الثقافة يمكن تحديد أبعادها في التالي ( الصرن ، ٢٠٠١ م) :

١/ مفتوحة لا مغلقة وضمن إطار الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة التعليمية لا خارجة منها ولا قاصرة عنها .

٢/ أن تؤمن بفردية الإنسان وبقدراته العالية على التطوير والتحسين المستمرين .

٣/ أن تكون شاملة من أعلى مستويات المؤسسة إلى أصغرها . وأن تفسح المجال للجميع في أن يبدوا ما يريدون ويعملوا ما يعتقدون مادام في إطار النظام والحدود المعقولة . ثقافة يكون الإنسان الفرد محوراً ، كون الإنسان جوهر الإبداع والابتكار وهو صانع التنمية الحقيقية لوطنه .

ولا يقتصر مدى علاقة الجامعة بالمجتمع من حولها على خلق تلك الثقافة ، إنما تتعداها إلى نوع هذه العلاقة هل هي علاقة تكامل ، أم علاقة انفصال ؟ .

إن كون المجتمع الجامعي بيئة منتقاة كما يذهب إليه بدران ( ٢٠٠٤م ) سواء من أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب ، إلا أنه لا يمكننا أن ننسى تلك الحقيقة الاجتماعية التي تؤكد أن هذه العناصر تظل جزءاً من الجسم الاجتماعي الكلي للمجتمع ، متأثرة بظروفه وما يضطرب به من جوانب تشمل النواحي السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية .

هذه المتغيرات المجتمعية ليست مجرد عناصر تتجاوز مع ما يتلقاه الفرد الجامعي من معارف ومهارات وقيم ، وإنما هي تدخل في نسيج التكوين الشخصي بحيث تلتحم بما يتعلم وتتفاعل معه ، بل وقد تلونه وتوجهه ، وإن كانت هي بدورها أيضاً لا تقف عند حد أن تكون فاعلة ، وإنما هي كذلك منفعة ، لكن القدر المتاح من الفعل والانفعال بين الطرفين إنما يعود إلى ميزان القوة لدى كل منهما ، فعندما يجيء التعليم تلقيناً نظرياً تقليدياً ، يفقد القدرة على الالتحام بمتغيرات الواقع الاجتماعي ويترك شخصية الطالب الجامعي ساحة واسعة لفعل هذا الواقع .

ومن ناحية أخرى ، فقد يكون التعليم وظيفياً حقاً ولكن الواقع الاجتماعي قد يكون على درجة من التهرؤ والتردي والقسوة بحيث يجعل منه طوفاناً يشل قدرة التعليم الجامعي على الفعل الإيجابي المنوط به داخل إطار المجتمع ( علي ، ١٩٩٣م ) .

إذن فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة جدلية ، فهي تقوده وتتبعه في الوقت نفسه . تقوده بوصفها مستودعاً للفكر والبحث والعلم والتأصيل ، وتتبعه بوصفها إحدى مؤسساته العاملة في نسيجه الأيدلوجي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي ، وفي سياق ذلك فإن أي أزمة في الفكر التربوي في الجامعة ، هي أزمة في فكر المجتمع ، كما أن العكس صحيح ، وتتفاقم الأزمة إذا لم يعترف كل منهما بدوره فيها . وبحسب الأدبيات التي تناولت موضوع الأزمات فإن أزمة العلاقة بين الجامعة والمجتمع لا تأتي فجأة أو بالمصادفة . ولكنها تبدأ كمشكلة أو مجموعة من المشاكل المتفاقمة نتيجة عدم التغلب عليها أو إيجاد حل لها حتى تتضخم وتنمو مشكلة أزمة تواجه الجامعة وتجعل من الصعوبة والتعقيد إدارة تلك الأزمة وحلها ،

خاصة في ظل وجود سياسات تربوية تفتقر للرؤى المستقبلية من ناحية ، وفي ظل تشابك العلاقة بين الجامعة والمجتمع وبين بعديهما التنظيمي والبشري من ناحية أخرى .

هذا يعني أن أزمة المجتمع والجامعة هي أزمة في التنمية البشرية وأزمة الإنسان في الاتجاه نحو التخلف أو التقدم . ذلك أن هدف الجامعات هو تدعيم المفاهيم العلمية بشكل يؤدي إلى تنمية الطالب الذي من خلاله يكون تنمية المجتمع كله لذلك غالباً ما توازر رؤية الوطن واتجاهاته . كما أن الأنشطة الجامعية تهدف إلى الربط بين الفرد والجماعة وبين مجتمع الجامعة والمجتمع الأكبر ( Kimball,1974 ) .

وبحسب وظائف التنمية التعليمية من خلال الجامعة : الأدوار ، الحقوق ، المسؤوليات . فالتعليم هو إنفاق استثماري ، حيث يصبح الشاب عن طريق المؤسسات التعليمية عضو فعال داخل المجتمع وله دور في صنع القرار . فإذا فشلت الجامعة في جذب الشباب للمعرفة والمهارة والمشاركة في تنمية المجتمع فإن الضبط الاجتماعي والنظام والحقوق يصبحون في مستوى متدني فمن خلال وظيفة المؤسسات التربوية والتعليمية تكون التنشئة الاجتماعية والتي يتعلم من خلالها الشاب كيف يصبح عضواً منتجاً . وهذه التنشئة نجدها تختلف من مجتمع إلى مجتمع حسب الإطار الثقافي للمجتمع ( صالح ، ٢٠٠٧م ) .

نخلص من ذلك أن الجامعة تعد معملاً متكاملًا لإنتاج أجيال من العقول التي تؤمن بأهمية التعليم والثقافة والتنمية ، وعندما يفقد الشاب المكونات القوية المدعمة لثقافته تتساقط قدرته على التخيل والإبداع والاختراع وتنهزم مواهبه ولا يعمل على ربط النظرية بالتطبيق فيصبح الواقع لديه غير ذات أهمية وبالتالي لا يبالي بموضوع الانتماء والهوية المجتمعية المشتركة . وتعتبر منظومة القيم من أكثر العناصر قدرة على دفع الإنسان وتقدمه ورغبته في التغيير للأفضل وارتباطه بعناصر الاتصال والبعد عن الانعزالية والجمود وبالتالي على إثراء ثقافته حيث ترتفع درجات الابتكار والتجديد والتحديث (النشار ، ١٩٩٩م) .

على ذلك ، تتضح أهمية العلم كمنتج تربوي تعليمي تقوم به الجامعات حيث أن التعليم هو قضية أمن قومي ومسؤولية مجتمعية ، يفرض على الجامعات أن تعيد النظر في نوع ثقافتها مستقلة أم تابعة ، ويوقع عليها مزيداً من العبء كما يرى صالح ( ٢٠٠٧م ) من حيث :

- ١/ يجب أن تتفاعل الجامعة مع المجتمع بمشاكله حتى يكون ذلك دافعاً نحو إقامة مجتمع أفضل .
- ٢/ الانطلاق من رؤية أن المجتمع والجامعة في بيئة واحدة تلك البيئة التي إن لم يساندها العلم بفروعه تضافت عليها المشاكل ودمرتها حيث إن صناعة المستقبل هي صناعة علمية .
- ٣/ الاستفادة من الخبرات الفكرية تخلق تواصلاً بين الأجيال وطريقاً جاداً لصد الأخطار والانحرافات وعلى رأسها الانحراف الفكري . فالزاد الثقافي يحقق حصانة للشباب ويحفزه للمشاركة بفعالية ، وطريق المعرفة يمنع الانزلاق في براثن الانحراف والإرهاب .

٤/ هناك جماعة الضغط وما تماثله مصالحها بعيداً عن الانتماء والتي غالباً ما تتسم داخل الدول النامية بالأنانية ولا تألوا جهداً في البحث عن منفعتها الخاصة الأمر الذي يستدعي من الجامعة تدريس خطط التنمية لتخريج طلاب يؤمنون بالمصالح العامة قبل المصالح الخاصة .

٥/ الآلية التي تتعامل من خلالها الجامعة مع خطط البرامج والمعلومات الخاصة بخصوصية الثقافة والتي من الضروري أن تكون أكثر تطوراً وألا يكون الاعتماد متوقفاً على شخصية ومعلومات الأستاذ فقط بل لابد من تقنيات تعليمية تنافس الصور الذهنية التي يتلقاها الطلاب عبر الفضائيات .

والجامعات السعودية بطبيعتها ذات ارتباط شديد في مجتمعها من الناحية الثقافية ولكنها من الناحية التربوية قد تختلف بعض الشيء . فاجتمع يعاني من أن منتجات الجامعات السعودية لا تلبس متطلبات سوق العمل ، على الجانب الآخر فإن توافق الثقافة المجتمعية مع الجامعات تفرضها طبيعة المجتمع حيث لا توفر جامعاتنا بيئات للنقد الخاص بالثقافة وإعادة تشكيلها . لهذا السبب ينشأ ما يمكن تسميته فرض الوصاية الثقافية على الجامعة بغض النظر عن دورها التربوي ، فتتحول الجامعات إلى مدراس كبيرة عندما يكون الأمر مرتبطاً بكيفية التعامل مع الطالب الجامعي وهي جامعات في مساحات الاختيار من حيث التخصص ، ولكن الأمر الأخير أن الثقافة يمكن أن تخترق الجامعة وتسيطر عليها بشكل محكم بينما تعجز الأنظمة عن تحقيق ذلك. ولكي تكون الصورة واضحة فلا بد من الإشارة إلى أن ثقافة التشدد يمكن أن تكون ثقافة أصيلة في جامعة من الجامعات ويصعب نقدها بشكل علني مما يؤكد تغلغلها في تلك الجامعة أو غيرها بينما يمكن نقد مخرجات تلك الجامعة دون وجل أو خوف اجتماعي.

### المبحث السادس

آخر البوابات التربوية هل تصبح أخطرها ؟

لا يمكن للجامعة أن تنفي مسئولياتها الأكاديمية والفكرية عما يحدث في الواقع الاجتماعي التي تنشأ في طبيته . فكما يرى بدران ( ٢٠٠٤م ) أن الأستاذ الجامعي والإداريون والمتخصصون والطلاب أفراد يعيشون في مجتمع واحد ، تربطهم المواطنة والانتماء ، وحدوث أي خلل في بعض أنظمة المجتمع المختلفة تؤثر سلباً عليهم جميعاً ، فالكل في سفينة واحدة ، وعلى الجامعة أن تنفعل بمشكلات المجتمع بل تكون سباقة في التنبؤ بها ومعالجتها . فالأمر لا يتعلق بالقوانين والقرارات والتشريعات المتعلقة بالمهنة أو التخصص بل يتعداها للقضايا الفكرية والأخلاقية والقيمية التي تهدد كيان المجتمع .

والشباب - كقطاع محوري في المجتمع - ليس فئة منعزلة معرفياً وقيماً أو اجتماعياً عن المجتمع الذي يعيش فيه ، ومن ثم يستحيل تصور عزل الشباب في الجامعات عن مشكلات محيطه الاجتماعي ، فهو

بالأحرى أكثر تأثراً بتلك المشكلات ، وأكثر معاناة من مختلف التناقضات الاجتماعية والقيمية باعتباره الأكثر انفعالاً وتأثراً بالحاضر ، والأكثر اهتماماً بآمال المستقبل ووعوده ( الخميس ، ٢٠٠٣م ) .  
وتؤكد الدراسات أن محاولات انخراط الشباب في عملية الإنماء وبناء الواقع الاجتماعي لم تكن كافية ، فمشكلات البطالة وقلة فرص العمل ، وزيادة أوقات الفراغ ، والتطرف الفكري ، والتطرف الديني تزداد خطورة ، وعلاقة الشباب بأهلهم أصبحت واهية ، وعمليات التنشئة الاجتماعية لم تعد قائمة فقط على نقل سلسلة القيم والاتجاهات والأدوار الاجتماعية المفترضة بواسطة العائلة ، لأن نظام القيم وصورة السلطة قد حلت محلها أفكار واتجاهات وأيدلوجيات لم تؤلف حتى الآن نظاماً مرجعياً متماسكاً ( وطفه ، ١٩٩٩م )

وبما أن التعليم بجميع مؤسساته المنتشرة في أنحاء العالم الإسلامي ، وبكواذره التعليمية ، وبمناهجه التربوية المتفاعلة مع حاجات النشء المعاصرة ومتطلباته المتنامية من الضرورات المهمة التي توفر للمجتمع حاجاته الضرورية ، ومن أبرزها توفير الأمن والاستقرار للمجتمع ( التركي ، ١٩٩٧م ) . تأتي الجامعة لتمثل الهرم التعليمي ، فهي تقوم بمهمة خطيرة في حماية الشباب فكرياً ووجداناً وفعلاً وانتماءً ( طهطاوي ، ٢٠٠٥م ) . فالجامعات العربية تعاني بشكل كبير في مناهجها من أمراض تفتك بقدرتها على تأدية مهامها وتمنع من تطويرها ( عمار ، ٢٠٠٢م ) . فضلاً عن محدودية وتواضع جودة التعليم الجامعي العربي في تثقيف المجتمع . كون أن أمر تثقيف المتعلمين أولاً ثم المشاركة في تثقيف المجتمع ثانياً لا يمكن أن يتحقق في ظل عدم تحقق جودة التعليم ( إبراهيم ، ٢٠٠٦م ) . هذا ما يعني أن الجامعات في مأزق حقيقي إن كانت عاجزة عن القيام بدورها في حماية ومعالجة فكر أبنائها من الطلاب .

إن حماية الجامعة من المحاولات المقصودة لاختراقها فكرياً في وقت تعاني من خلل ومأزق في مواجهة هذا الاختراق ، أو حماية فكر طلابها من التأثير به ، أو معالجة ما اختمر في أذهانهم قبل الانتساب إليها يمكن أن يتحقق من خلال مجموعة من الإجراءات كما يراها إبراهيم ( ٢٠٠٦م ) ، من أهمها التالي :

١/ إقامة الندوات والحوارات التي تؤكد منهجية العمل الديمقراطي داخل الجامعة ، والتي تتمثل في بناء وتطوير تفكير الطلاب ، على أن يكون ذلك مصاحباً لتعليمهم العلم المفيد ، بشرط أن يتحقق ذلك في ضوء ما تمليه مصلحة المجتمع ، بعيداً عن التيارات المغرضة التي تحاول هزّ استقرار المجتمع وأمنه .

بسبب أن المضمون النفسي وراء العجز في الاحتكام إلى المنطق الحوارية والتفاهم بوجود خوف عصابي لدى الفرد الإرهابي عند وجود الآخرين في باحة الحياة ، ينعكس ذلك في تصفية الآخرين من الوجود بدلاً من الاستناد إلى وسيلة إنسانية للتعايش . فالفرد الإرهابي يحاول التخلص من الخوف بإشاعة الخوف في نفوس الآخرين . ونظرتة إلى نفسه مشوشة ومتدنية ، لكنها مؤطرة خارجياً بترعات الاستعلاء التي تؤدي إلى التطرف الفكري والعقائدي على شكل تنظيرات وفتاوى ( مصطفى ، ٢٠٠٦م ) .

٢/ أخذ القرارات الخاصة بتنظيم العمل الجامعي وتطويره ، على أساس المصلحة العامة للأستاذ والطالب معاً دون تغليب لبعض الاعتبارات الخاصة .

٣/ رفض فكرة إرضاء نزعات شخصية مهما كانت قوتها ، أيضاً رفض فكرة تصفية الحسابات من خلال سن قرارات إدارية واهية ، وغير حريصة على المصلحة العامة ، أو تأخذ في حسابها سمعة الجامعة نفسها .

٤/ مناقشة القيم العلمية والموضوعية التي تؤكد كيان أستاذ الجامعة واحترامه لذاته كمفكر وعالم ومربٍ وأستاذ وإداري ، والتي تؤكد - أيضاً - أهمية الوصول والتواصل بين هذا الأستاذ والطالب ، بما يمثل القدوة الحسنة والنهج الكريم والتعامل الإنساني والتفاعل المثمر .

٥/ مقاومة فكرة التسلط والإخضاع الجبري على الحرية الفكرية والأكاديمية لأستاذ الجامعة والطالب على السواء ، طالما يعملان وفق منظومة عمل جادة وأخلاقية ، وطالما يلتزمان بالمشاركة في بناء المجتمع ، ولا يعملان على تخريبه أو هزّ كيانه ، وطالما أن علاقتهما تقوم على أساس ممارسات وسلوكيات صحيحة .

وذلك يعود إلى التعبيرات الدالة على أن الفرد يتعلم ما يعيشه من خلال التنشئة الاجتماعية. أي يتعلم الفرد وكما يرى البيطار وحنون ( ٢٠٠٨م ) الجوانب السلبية حين يعيش الانتقاد فهو يتعلم الإدانة، ويتعلم المقاتلة والقلق والإحساس بالذنب حين العدوان والخوف والغيرة. أما الجوانب الإيجابية يتعلمها حين يعيش الأمن فيتعلم الثقة بنفسه وبمن حوله، ويتعلم الرضا والحب والعدالة حين يعيش القبول والتقبل والمساواة. ويتعلم احترام الحقيقة والصبر والأناة والتقدير وحب عالمه حين يعيش الأمانة والتسامح والثناء والصدقة .

٦/ موازنة المبادئ والقيم التي تحفظ لأستاذ الجامعة حقوقه فيما يختص بقدراته وتخصصه الأكاديمي ، على أن يواكب ذلك موازنة قوية للطالب بما يؤكد حرّيته المنظمة العقلانية في التعبير عن ذاته .

٧/ العمل على سيادة أخلاقيات الديمقراطية الفكرية ، على أساس أن التحديث الفكري الأخلاقي عماد قوي لبناء الأسس البنيوية للإصلاحات الكبرى في المجتمع ، وهو ركيزة أساسية لتحقيق الانضباط والإصلاح داخل البنية الداخلية للجامعة .

٨/ عدم تطبيق الأدوات النمطية أو القوانين الروتينية بطريقة مقصودة تعمل في مجملها على أساس تعسفي ، وإنما يجب العمل على تحقيق تشريعات حديثة متطورة تبنى مناهجاً تساعد على الإنتاج والتجويد ، ويعمل على تحقيق الإصلاح التربوي والعلمي . الأمر الذي يؤكد خبراء علم النفس بأن الجو المتسامح الذي يعيش فيه الطفل في المنزل والروضة والمدرسة يولد لديه خبرات سارة ويساعده على تقبل ذاته، أما البيئة غير المتسامحة التي تعتمد العقاب البدني أو المعنوي أسلوباً وحيداً لتصحيح الأخطاء التي يرتكبها الطفل تولد لديه خبرات مؤلمة وتوجهه نحو العنف والإيذاء والعدوان الموجه نحو الذات أولاً، ومن ثم إلى الآخرين. فلا

هو يستطيع أن يتقبل ذاته، ولا الآخرون يتقبلونه؛ لأنه يدرك أن سلوكياته مكروهة وضارة ولكنه لا يستطيع أن يتخلى عنها ( الكعيد ، ٢٠٠٣م ) .

بناء على ما سبق فإن الدور المأمول من الجامعة في مواجهة الفكر المتطرف بعملية التعليم كونه عملية متكاملة تعتمد على أربعة مقومات أساسية هي: الطالب والمنهج وعضو هيئة التدريس وبيئة الجامعة. وهذا التعليم قائم على التفكير والإبداع والتعويد على الحوار الفتوح وإشباع حاجات الطلبة. كما أن انتقاء الأساتذة الذين يدرسون بكل دقة وحذر ويتصفون بالذكاء والقدرة على إيصال المعلومات الصحيحة، وتحفيز الطلبة على المناقشة وتشجيعهم على التأمل وطرح الأفكار، وتوفير العناصر الأساسية التي تحفز على التعليم في وجود وسائل متعددة للتعليم باستخدام أجهزة الحاسب، ووجود مكتبة متخصصة تحفز على البحث وتشجع على الدراسة، ووجود القاعات الدراسية جيدة الإضاءة والتهوية وتتوفر فيها الإمكانيات، وإعطاء الطلبة فرصة للمناقشة والحوار والإبداع . ومن حيث المناهج الدراسية: ضرورة وضع خطة إستراتيجية بالتنسيق مع إستراتيجية التنمية الشاملة للدولة بحيث تكون الأهداف منبثقة من أهداف وحاجات المجتمع. ووجود تناسق بين مفردات المنهج وعدد الساعات المقررة، وصياغة المناهج بعقلية منفتحة تساعد في طرح موضوعات المقتضيات، وأن تكون المناهج قابلة للتعديل حسب مقتضيات العصر ويقدم حلول عملية لمشكلات المجتمع ( القضاة ، ٢٠٠٧م ) .

### المبحث السابع

جامعاتنا قدرات إبداعية أم قدرات ضائعة ؟

حدد المؤلف الأمريكي روبرت وولف في كتابه الذي يحمل عنوان : الصورة المثالية للجامعة ، ثلاثة مبادئ للجامعة الحديثة ، وهي ( الخطيب ومعاينة ، ٢٠٠٦م ) :

- ١/ اعتماد معايير التميز والكفاءة والإبداع في إعداد الطلاب لتمكينهم من أداء واجباتهم المهنية المستقبلية
- ٢/ اعتماد مبادئ الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية والحرية الأكاديمية .
- ٣/ اعتماد مبدأ التشاركية في صناعة القرارات المتعلقة بالجامعات .

وانطلاقاً من هذا المفهوم المثالي للجامعة الحديثة ، فإن دور الجامعة هو دور الملهم والمبدع لأفراد المجتمع الجامعي ، باعتبار أن الجامعة هي مجتمع التعلم وأن وظيفتها المركزية هي إنتاج المعرفة والبحث عن الحقيقة وتطوير القدرات الإبداعية لأساتذتها وطلابها ، بهدف تطوير المجتمع وتنمية الأفراد .

لقد سبق لتقرير " تعلم لتكون " الشهير في ستينات القرن العشرين أن أكد على الاتجاه الإنساني العلمي ، ذلك الاتجاه الذي يلحق بمسيرة العلم كما يكون مركز الاهتمام فيه هو الإنسان . هذا الاهتمام المتمركز حول الإنسان يجعل من وظيفة التعليم الجامعي تهدف إلى تنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب وبشكل

مستقل ، من خلال الحصول على المعرفة وحفظها وتكوين الاتجاهات الجيدة عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعارف والعمل على تقدمها ( جرادات ، ٢٠٠١م ) .

إن التعليم الجامعي المستقبلي مطالب بتأكيد عدد من المهارات الرئيسية ، مثل القدرة على التكيف ، والمرونة ، والقدرة على التعامل مع التغيير السريع وتوقعه ، وما يرافقه من غموض وعدم وضوح وفوضى ، والقدرة على نقل الأفكار من مجال إلى آخر ، والنظر في المسائل وترابطها ، وتشابكها ، والقدرة على استشراف التغير والاستعداد له ، والتأثير فيه ( الخطيب ، ٢٠٠٣م ) .

ورغم ما أوصت به الدراسات والأبحاث على ضرورة مراجعة بنية وسياسة التعليم الموجه للطلاب لا يزال الجدل التربوي في مجتمعنا يرجح كفة التوجه التقليدي في التربية على الرغم مما يوفره لنا العلم اليوم من معلومات حول الظواهر النفسية والاجتماعية المرتبطة بعملية التعلم ( صفير ، د.ت ) .

إن النمط التقليدي في التعليم يعزز الحلقة المفرغة حين يضع المتعلم في خانة المتلقي السلبي للمعلومات، وحين يتم إضعاف التوجه الذاتي لدى الطالب بفعل إخضاعه للسلطة بدلاً من تدعيم دافعيته الداخلية. حين يرتبط التعلم بنظام الثواب والعقاب، أو حتى الثواب من دون العقاب (باستخدام نظام الحوافز الخارجية المادية و/أو الحوافز المعنوية) تتم مصادرة الدافعية الذاتية ويبدأ تجريد الطالب من قوته الداخلية فيصبح سهل التعبئة والتوجيه والاستغلال.

من منطلق أن العقل صفحة بيضاء مجردة من المعارف، لكنه ملكة مستقيمة في اشتغالها ، وما يحرف عملها هو الغلاف أو الحجاب الذي يضرب عليها عبر الصيرورة التربوية العامة والخاصة، التي تبدأ بالحركات تنتهي إلى العبارات الطويلة (تيس ، د.ت ) .

وفي حين أوردت لجنة كارينجي ( CARNEGIE ) أهدافاً متعددة للتعليم العالي ، ومنها ( خطيب ، ٢٠٠١م ) :

- ١/ دعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلي والفني .
  - ٢/ تقويم المجتمع بهدف تجديده من خلال تنمية الفكر الناقد عند الطلاب .
  - ٣/ إتاحة الفرص التعليمية للطلاب وتوفير بيئة تعليمية مناسبة لمساعدتهم على النمو والتكيف .
- نجد أن نظم التعليم في معظم الأقطار العربية لا زالت تعتمد على التلقين والتكرار والحفظ ، وعلى حشو ذهن الطالب طوال مختلف المراحل الدراسية بمعلومات، دون إعمال للعقل ودون تحليل أو نقد. ومثل هذه النظم تفرز طالباً يتقبل بسهولة كل ما تمليه عليه سلطة المعلم، دون نقاش، وبذلك يصبح من السهل جداً على مثل هذا الطالب أن يتقبل كل ما تمليه عليه سلطة أمير الجماعة دون تحليل أو نقد أو معارضة، ويكون عرضة للانخراط في أية جماعة أياً كان توجهها، حيث يتم تلقين الفكر وتقبله دون تحليل، ويسهل الانقياد بفعل إبطال عمل العقل ( أبو الرويس ، ٢٠٠١م ) .

وبناءً على ما شهد عالمنا المعاصر منذ الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن من جملة تحديات ومستجدات عالمية في مختلف المجالات التنموية والأمنية هي تؤثر بكل تأكيد على الجامعات استناداً على دور الجامعة في خدمة مجتمعه . فقد أثر بدوره في حدوث التغيرات الاقتصادية والانفتاح السريع التي شهدتها المجتمع السعودي في العشر سنوات الأخيرة على وجه الخصوص إلى تحولات كبيرة في الأوضاع الاجتماعية لدرجة أن آثاره لحقت بالأنساق الاجتماعية ومن بينها النسق الأسري الذي تعرض لبعض التغيرات في شكل الأسرة من حيث الحجم والتكوين وفي شكل علاقاتها الاجتماعية وأنماطها . في ظل غياب التفكير الاستراتيجي القائم على الإعداد والتأهيل لمواجهة تلك المتغيرات ( اليوسف ، ٢٠٠٤ م) . من المفروض نظرياً أن تكون الجامعة الأساس الوطني المتين على المستويين : الفردي والجمعي للتعامل مع مجتمع المعرفة من جهة ولإدارة هذه المعرفة من جهة ثانية ، بما يؤكد ويحقق الإبداع الفردي وبالتالي المجتمعي . إذ من خلال ذلك الإبداع يستطيع المتعلم أن يبتكر ويخترع ، ويتعامل مع التقنيات المستحدثة ، ويكتسب الأساليب الذكية التي تساعد في التعامل مع الآخرين ، وغير ذلك من أركان التوافق مع الذات . فهل جامعاتنا تؤدي دورها بشكل إيجابي في صناعة الإنسان ، وكيف له أن يفكر بطرق إيجابية في حال كونها تؤدي دوراً حيوياً؟ ، وكيف ينعكس ذلك في محاربة التطرف الفكري.

كم من المجتمعات لم يكتب لها البقاء طويلاً لأنها لم تزرع العقل في أدمغة أبنائها ولأنها وأدت الإبداع عند مفكرها فأضل طريقها انغلاق العقل واعتمدت مسيرتها ظلامية الفكر ، وكم من نوافذ الإبداع والابتكار أغلقتها ضبابية الرؤى وسلطوية الآراء . فازدادت الهوة بين مجتمعات تعتمد في حياتها على المعرفة والابتكار وما ينتج عنهما من قيم مضافة وبين مجتمعات تعيش تحت رحمة الأحداث والتبعية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ( عبيد ، ٢٠٠٤ م) .

إن كون الأسس التربوية كما يرى ( بدران ، ٢٠٠٤ م) التي تستند إليها الجامعات في بناء أهدافها التربوية تستمد من العوامل الثقافية التي تشكل المجتمع : العقيدة ، المناخ ، الموقع الجغرافي ، الخلفية السياسية ، الحالة الاقتصادية ، النسيج الاجتماعي ، النسق القيمي والعادات والتقاليد والأعراف ، وتمثل معياراً لتلك الأهداف فإذا تأثرت تلك القوى بظغوط داخلية وخارجية انعكس ذلك سلباً على الأسس التربوية التي تستند إليها الجامعة في بناء أهدافها ، مثل الإرهاب كفكر وممارسة ، والذي رأينا تسربه تدريجياً على مر السنوات السابقة إلى داخل الكليات الجامعية . فهل الجامعات - كما يؤمل أن تكون - هيكلًا للمعرفة ومملكة للعقل وموثلاً للفكر الحر وطريقاً قوياً مفتوحاً إلى الحرية والرخاء والتمدن .

إن الجامعة تتحمل مسؤولية كبرى في مواجهة هذا الخطر باعتبارها مكنن القوة في تحقيق التنمية من خلال تكوين المفكرين والمبدعين ، ومبعث القوة التي توجه مسيرة التقدم العلمي والتكنولوجي وترعى وتحتضن ذوي القدرات الواعدة . إن التحدي الذي يواجه جامعاتنا ومن ثم مجتمعاتنا هو حتمية التحول إلى جامعات

تتربط فيها ثلاثية العلم والتكنولوجيا والقدرات البشرية الابتكارية . هذا الأمر يتطلب من الجامعة أن تتحول بيئة التعلم فيها إلى مزارع فكر بشري وإلى حاضنات إبداع وابتكار .

إن الفرد المبدع الذي يتمتع بالإرادة والإصرار والثقة بالنفس ، والتقدير لذاته وقدراته نتيجة استقلالية تفكيره يجعل من الصعوبة اختراق هذا الفكر والتأثير فيه .

إن المستهدفين دائماً من النشاطات التحريضية على أعمال العنف والترويع لأفكار القاعدة أو سواها تحت علم الجهاد المزيّف، هم جيل من الشباب الحاماة المناسبة للاستقطاب، وهي فئة تتوقف مدركاتها الذهنية والثقافية على تخوم ثقافة مجتمع. وإذا لم تتوفر عناصر مهمة لحمايتها وحماية المجتمع من آثار تغلغل فكر التطرف في عقله فستكون هدف الاستقطاب على الدوام، وستكون الآثار فادحة ومؤذية ما لم تتبلور مشروعات قادرة على سحب تلك العناصر الشابة لعالم رحب، عبر مفاهيم لا تكشف فقط ملامح مشروع مدمر، ولكن تستعيد عقلاً علمياً، وتفكيراً خلاقاً، وتذوقاً معرفياً لمواجهة العلاقة الجدلية بين القبول والرفض والتفكير بالمعطيات وعناصر الاستهداف ( القفاري ، ٢٠٠٨ م ) .

إن دور الجامعة الذي ينتظره المجتمع أن تؤديه خدمة لها لا يمكن تحقيقه بالنقل والحفظ والتلقين والتعامل مع عقول الطلبة كأوعية تملأ بالمعلومات وانتظار آخر العام لتخريج نسخ متشابهة في ذاتها .

رسالة الجامعة لا بد أن تنبثق من رؤية مستقبلية ، تراعي تحديات المستقبل وتناهب لها . إن من خطورة رسالة الجامعة على حركة المجتمع نظراً لمكانتها ودورها وما تعده يستوجب مساءلة الجامعات عن الكيفية ومداهها .

إن الدور المعول على الجامعات في صناعة الفرد المفكر المبدع يستند الاهتمام به إلى عدة منطلقات ، نذكر من أهمها :

١/ الإنسان مخلوق للتعلم ، ومن ثم فإن كل شخص قابل للتعلم ، وكل متعلم قابل للوصول إلى مستوى التمكن ، وكل متمكن قابل لأن يكون مبدعاً ، وكل مبدع قابل لأن يكون مبتكراً ومنتجاً .

٢/ التعلم هو المنتج الأساسي للعملية التعليمية ، والتعلم الحقيقي على المستوى الجامعي يتمثل فيما يمكن أن يقوم به المتعلم نفسه من اكتشاف وإسهام في صنع المعرفة ومعالجة المعلومات .

٣/ التكنولوجيا أداة فاعلة في تنمية الإبداع .

ومن ثم فإنه إذا كان الإبداع يمثل العنصر الحاكم سعيًا نحو تنمية أفراد المجتمع العقلانية القابلة للاستدامة في إيجابية تزايدية للخروج من مصيدة الاختراق الفكري ، فإن هناك مجالات ومواقع وبوابات يمكن من خلالها رعاية واحتضان وتنمية الإبداع في الجامعة . لعل من بينها ، إن لم يكن أهمها :

١/ إيجاد تطبيقات مبتكرة ومتجددة للعلوم ، ذلك أن الإبداع والابتكار يتجسدان في أروع مظاهرها في إيجاد تطبيقات حياتية مفيدة للعلوم ، ولكي يكون هناك تطبيقات للعلوم فإنه لا بد وأن يكون هناك علوم

للتطبيق ، ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة لأن تقدم الجامعة لطلابها العلوم والآداب والفنون المتطورة خاصة علوم المستقبل التي تناهض العلوم الكلاسيكية الآيلة للسقوط .

٢ / استثمار التكنولوجيا المتقدمة في تطوير محتوى وأساليب التدريس الجامعي والإبحار في فضاء المعرفة للاستفادة بأضواء نظريات المعرفة المعاصرة المرتبطة بفسولوجيا العقل البشري مثل البنائية وما وراء المعرفة وتعدد الذكاءات والتعلم الذاتي ، وإتاحة الفرص للطلاب وأعضاء هيئة التدريس لإشباع دوافعهم الذاتية في التعلم وممارسة التفكير الناقد والتفكير التحليلي الذي يتيح لهم حرية الاختيار والقدرة على الانتقاء وإدارة عمليات تفكيرهم وحسن إدارة واستثمار الوقت والقدرة على اتخاذ القرار ، مع توفير فرص للتفاعلات الجماعية والتعاونية والعصف الذهني والحوارات فيما يعرضونه أو يعرض عليهم من قضايا واقتراح حلول لمشكلات بعقل متفتح وقلب مفتوح للرأي والرأي الآخر .

٣ / إتاحة فرص في كل التخصصات على ممارسة سيناريوهات التفاوض وكيفية الوصول إلى قرار ومراحل الانتقال من المواقف المتباعدة إلى التقارب والتوافق والقدرة على الوصول إلى التراضي والرضا .

٤ / تقبل أفكار الطلاب حتى ولو كانت تشوبها أخطاء أو تعميمات كاسحة أو تدفعها تحيزات ذاتية أو غير موضوعية ، ومناقشتها بطرق موضوعية يقتنع فيها الطلاب بلزوم تقييمها وتعديلها ، وبما يكون لديهم الدافعية للبحث وعدم التمسك بأحادية الفكر والتصلب في الرأي .

٥ / اكتشاف ورعاية الطلاب الذين لديهم استعدادات للإبداع وحب استطلاع علمي كما يرى عبيد ( ٢٠٠٤م ) وبحث وتيسير فتح القنوات الدراسية لهم ولمن يرغب في التحويل من تخصص إلى آخر يتفق أكثر مع استعداداته أو تطلعاته .

٦ / الابتعاد عن طبقية القدرات العقلية من منظور أن هناك طالباً ذكياً وآخر غيباً ، بل الأجدر هو النظر إلى أن هناك منهجاً ذكياً ومنهجاً ليس ذكياً ، وهناك منهجية في التعليم والتقييم تشجع الذكاء والإبداع وأخرى تكبته أو تطفئ شرارة اشتعاله .

٧ / الحيلولة من خلال اليقظة والمتابعة والتقييم المستمر للأداء والجودة في العمل الجماعي دون حدوث نزيف داخلي يتمثل في إخفاق أصحاب الكفاءات والقدرات الواعدة من استثمار طاقتها . يدخل في ذلك من يحبطون لأسباب اجتماعية داخل جامعاتهم فتخور عزائمهم ويشعرون بخيبة تقعدهم عن الكفاح والعطاء وتتوقف عندهم ومضات الفكر ودافعية الإنجاز مبكراً ( السعدون ، وعبيد ، ١٩٩٤م ) .

٨ / استحداث مراكز للإبداع والتميز يمارس فيها الطلاب ميولهم واهتماماتهم - داخل وخارج الجامعة - يتابعون فيها شطحاتهم الذهنية الجادة وتمكنهم من متابعتها ( حافظ ، ٢٠٠٤م ) .

## المبحث الثامن

## جامعاتنا قيم مفقودة أم ثقافة مختربة ؟

يجمع المهتمون بالشأن العام من تربويين وسياسيين واقتصاديين على أن القيم هي رأس المال الاجتماعي في كل أمة وأن إصلاح القيم أساس لأي إصلاح تربوي ، حيث تمثل مصدراً من مصادر تشكيل الدفع إلى الإنجاز ، كما تمثل دعامة أساسية في التحديث ، بالإضافة إلى أنها محدداً للسلوك الإنساني ، ولب الثقافة الإنسانية .

ولا بد لكل طالب أن يمتلك هوية خلقية ، ولا يستطيع الطالب بناء هذه الهوية إلا إذا كان النظام التربوي يتيح له الفرصة المناسبة لبنائها ( oser and racriswyl , 2001 ) .

القيم كما عرفها ( هندي ، ١٩٩٠م ) بأنها : " مستوى أو مقياس أو معيار نحكم بمقتضاه ونقيس به ونحدد على أساسه المرغوب فيه والمرغوب عنه ، وإن الدلالة الحقيقية للقيمة هي أكثر ما تكون وضوحاً في الحكم القيمي الذي يوجه سلوك الفرد وجهة معينة بما يتفق وطبيعة هذه القيمة وبما يجعل لها وجودها الحقيقي " . ومع أن لكل مرحلة تعليمية أهميتها في صياغة شخصية الأفراد وبناء المجتمع ، فإن التعليم الجامعي يقدم للمجتمع القيادات التربوية والمعلمين الذين يتولون رعاية المراحل التعليمية الأخرى ، كما يقدم للمجتمع سائر المتخصصين في فئات المهن المختلفة ، وبقدر ما ينجح التعليم الجامعي في تطوير القيم الشخصية والاجتماعية والمهنية بقدر ما تنتقل هذه القيم إلى قطاعات المجتمع لتسهم في الإصلاح المنشود ( ملكاوي ، ٢٠٠٤م ) .

قضية تعليم القيم وتعزيزها في التعليم الجامعي يرافقها كثير من التساؤلات التي تشوش موقع القيم في هذه المرحلة ، وإمكان تعلم القيم فيها . وقد حدد (آرثر شوارتز) ثلاثة من عوامل سوء الفهم حول هذا الموضوع وناقش هذه العوامل بوصفها خرافات تتضمن الخرافة الأولى الادعاء بأن الفرد عندما يأتي إلى الجامعة تكون صفاته الأخلاقية قد تشكلت تماماً ، ولذلك سيكون من العبث الاهتمام بتعليم القيم في الجامعة . وتقول الخرافة الثانية إنه ليس من مهمة أساتذة الجامعات تعليم القيم والأخلاق ، بل إن مهمتهم تقتصر على تزويد الطلبة بالحقائق المتعلقة بالتخصص . أما الخرافة الثالثة فهي النظر إلى موضوع القيم والأخلاق بوصفه موضوعاً دينياً ، وتوجهاً إيديولوجياً محافظاً ( Swartz,2000 ) .

لا خلاف على أهمية التنشئة الأسرية والتعليم المدرسي وبخاصة في مراحله الأولى في تعليم القيم وإكساب الفرد خصائصه الأخلاقية لكن دراسات النمو الأخلاقي عند الأفراد تؤكد أن الفرد يمكن أن يغير من أحكامه وممارساته الخلقية في سن التعليم الجامعي ( Bruce and nelson ,1996 ) .

بل إن عدداً من الدراسات أكدت أن معظم التغير في القيم يحدث في نهاية المرحلة الثانوية وأوائل المرحلة الجامعية رغم أن التغير يمتد حتى المراحل المتأخرة من العمر ( عبداللطيف ، ١٩٩٣م ) .

إن الأخلاقية **morality** الخاصة للتعليم العالي في هذا السياق تعني أن رسالة التعليم الجامعي تعنى بأغراض " أعلى " وأرفع من أي منظومة ثقافية أخرى . أولها أنه مع تطور الأمور وظهور العديد من المستجدات والتحويلات والتغيرات في القرن العشرين على الصورة التي بها من تزعر الإيمان الديني وانحيار التماسك الاجتماعي والتفكك الأسري وقضايا الانتماء والولاء والمواطنة ، أصبحت عملية الاحتفاظ بالثقافة المجتمعية ونقلها إلى الأجيال القادمة بما في ذلك القيم ملقاة على الجامعة .

والثاني أن الأخلاقية الخاصة للجامعة أصبحت قضية وسيلية ، فهذه الأغراض والقيم لابد أن يتمثلها الأساتذة - ويمارسوا مثل غيرهم من أصحاب القيم - نظاماً أخلاقياً ذاتي الضبط ، فتوسع المعرفة يتطلب بحثاً علمياً يتصف بالموضوعية المنضبطة ، والتعليم يتضمن اعتماد الطلبة على الأستاذ في صدق الحقائق ونزاهة التقويم . وفعالية التعليم والعمل العلمي يتطلبان توافر الاستقلالية والحرية والضبط الذاتي وكلها أفعال أخلاقية ( Bruce ,2001 ) .

فليس من العيب أن تضع الجامعات معايير خاصة بالسلوك الشخصي والاجتماعي والأكاديمي لتشكيل قيم الطلبة وسلوكياتهم الأخلاقية ، وقد أكدت الأدبيات المتخصصة بالأبعاد القيمية والأخلاقية للتعليم العالي ، سواء الكتب المنهجية ، أو بحوث الدوريات العلمية وأعمال المؤتمرات ووثائق الجامعات تؤكد على أن البعد الأخلاقي من الجامعة كان دوماً مصدر قوتها وإنتاجيتها ، وأن هذا البعد نفسه أصبح في العقود الأخيرة مصدر ضعفها وتدهورها .

ويأخذ تعليم القيم في الجامعات صوراً عديدة كما يجدها ملكاوي ( ٢٠٠٤م ) ، فبعض الجامعات تحاول أن تبني مناخاً جامعياً ملتزماً بالقيم والفضائل الخلقية يسهم في بنائه كل الأفراد من فئات البيئة الجامعية جميعها : الأساتذة والطلبة والإداريين . ومن الجامعات ما يقدم برنامجاً متكاملًا من المواد الإلزامية والاختيارية كالذي تطرحه كثير من الجامعات في العالم العربي كمادة الثقافة الإسلامية التي تحتوي على قدر كبير من المفاهيم والتوجيهات الأخلاقية ، إضافة إلى النشاطات العملية الموجهة لتعزيز السلوك القيمي لدى طلبة الجامعات .

إن الوقوف على أهمية قيم الجامعات يأتي من طبيعة الحركة المعاصرة للعلم والمعرفة ، فنحن نعيش عصر السرعة الهائلة في توليد المعرفة وسرعة انتقالها وعمق تأثير التيارات الثقافية التي تصحب هذه الظاهرة على الشباب الجامعي ، حيث أن أول ما يتعرض للتغيير عند الشباب نتيجة لهذه التيارات الثقافية هي القيم ، وما يستتبع ذلك من التخلي عن بعض القيم والتحلي أو اكتساب قيم جديدة ( زغلول ، ١٩٨٩م ) .

إن الخوف من فقدان القيم سيجعل من الجامعات ثقافة مختزقة يسهل التلاعب في مقوماتها من قبل الآخرين ، ذلك أن الطالب الجامعي يأخذ في التعامل مع القيم بطريقة تختلف عن تعامله معها في البيئة الأسرية

والبيئة التعليمية ، حيث تسود فيها عمليات التكيف الاجتماعي وتؤثر قوى تشرب القيم بطريقة غير واعية .

فكل الأيدولوجيات المتصارعة في عالمنا المعاصر ، ومنها أيدولوجية التطرف الفكري والإرهاب تبذل قصارى جهدها للتأثير في قيم الشباب ، لما تلعبه القيم من دور هام في تحديد سلوك الفرد وتوجهاته في المجتمع ، وفي تحديد سلوك الجماعة وتفاعلها .

### المبحث التاسع

#### صناعة الأمن الفكري ثقافة أم تنظيم ؟

عبر أدبيات المعرفة الدالة على دور الجامعة في التكوين الاجتماعي والتي تم استعراضها بطريقة تحليلية استندت فيها كباحثة في هذا المجال على طرح الأسئلة المباشرة ، ومن ثم سياقها في استفسارات تعجيبة أهدف من خلالها تحفيز القارئ على الاستثارة الحقيقية والعيش في التجربة البحثية بطريقة مختلفة مع المحافظة على أسس البناء العالمي للمعرفة. هذا الأسلوب التحليلي السوسيولوجي يتطلب ربطاً جوهرياً بين تلك العناصر التي رسمت أركان هذا البحث وهو ما سوف استعرضه أمام القارئ هنا. في الجامعة صورة تقليدية بناها التاريخ التربوي ، ومع ذلك تشهد الجامعات في العالم أنها منصات التغيير والحوار الاجتماعي للتأثير في المجتمعات أو التأثير بها ، وهذا ما يمنحها خاصية كبيرة تتمثل في كونها مركز صناعة المجتمع ومرشده لتحقيق التطور كما نشاهد في الجامعات الغربية على سبيل المثال. جامعاتنا نتطلع أن تكون هي الأخرى محطة تأثير وليس محطة تأثر في الحياة الاجتماعية ، ولكن يبقى السؤال دائماً عن كيفية تحقيق ذلك ؟. هذا السؤال الجوهري و الواسع يجعلنا نأخذ الأمن الفكري كمثال بعد أن استعرضت الكثير من الأدبيات التي تدعم هذا الاتجاه.

الأمن الفكري حقيقة مختلطة في مجتمعنا مع مقومات الأمن المختلفة التي يسعى المجتمع لتحقيقها ، ولكن السمة المختلفة لقضية الأمن الفكري هي ما أستطيع تسميتها (الطارئة). إن فكرة الأمن الفكري مع وجودها التاريخي العميق إلا أنها فكرة طارئة على مجتمعنا ارتبطت بممارسات فكرية ظهر الإرهاب كنتيجة لها . فالإرهاب هو نتيجة خلل في الفكر ومقومات أمنه وكيفية إدارتها في المجتمع.

إن حادثة قضية الأمن الفكري من الخطورة التي يجب أن تجعلنا حذرين في التعامل معها إذا ما سمحنا لها أن تمتد في مفهومنا إلى حدود بعيدة عن الواقع الحقيقي لها . وليس أقدر من مكان يستطيع معالجة هذه الفكرة وتخصيص الحدود من الجامعات حيث الأدوات الحقيقية للتجربة وحيث العقول المتاحة لاكتشاف نجاح التجربة. كما يجب الإشارة إلى أن الطلبة يجب ألا يكونوا موقعاً للتجربة وإنما إثبات لنجاح تجربة محاربة الفكر المنحرف.

إن أبرز الوسائل التي يمكن أن نبدأ من خلالها باكتشاف دور الجامعات في تحقيق الأمن الفكري هي البحث في سياسات تلك الجامعات والتركيز على إعادة بنائها انطلاقاً من رؤية الجامعة المستقبلية ورؤيتها في صياغة عقول الطلاب ، بالإضافة إلى تشكيل دور أكبر للجامعة للتدخل في ثقافة المجتمع من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع وتقديم التصورات عنها.

إن أبرز الأسباب حول غياب الجامعات خلال العقود الماضية هو ذلك الانفصال الذي حدث بين الجامعات والمجتمع ، حيث لم تعد الجامعات مرجعية علمية لتقييم الظواهر المجتمعية وإصدار الأحكام حولها . وهذا ما يجب أن يعيدنا إلى سياسة الجامعات ودورها في تفعيل سميتها البحثية لتتجه نحو المجتمع وتقييم ظواهره . إن الجامعات يجب أن تكون هي الموقع الحقيقي للفحص الدوري لظواهر المجتمع وإصدار الأحكام حولها وتقييم مدى فائدتها المجتمعية.

إن دور الجامعة يجب ألا يكون مستقلاً عن المجتمع ، ولكن المبالغة في النهج العلمي بعيداً عن النهج الاجتماعي الثقافي يخلق علاقة متوترة بين الجامعة والمجتمع . بل إن منتج الجامعات الفكري لا يحقق متطلبات المجتمع إذا لم يكن متوافقاً بشكل اجتماعي مع المجتمع وثقافته.

إن سياسات الجامعات يجب أن تصاغ بطريقة تساهم في رسم دور الطلاب والطالبات الحقيقي في ثقافة المجتمع ، فالسياسة التي تجعل الأولوية للمنتج العالمي وتنسى الدور البشري سوف تواجه الخلل في منتجاتها . إن الحقيقة المؤلمة لنا أن صياغة سياساتنا الجامعية تحولت بشكل كبير إلى تركيز معرفي أكثر من تركيز ثقافي ، لذلك أصبحت الجامعات مسرحاً مختلطاً لصراع الأفكار حيث ينتج جيل مضطرب في علاقاته المجتمعية فاقداً للرؤية السليمة لواقعه. إن كانت هذه هي النتيجة التي نتوقعها فليس أمامنا سوى الإقرار بدور ضعيف بل متهالك لجامعاتنا.

إن إعادة رسم السياسات والخطط الجامعية بشكل تكاملي بين الثقافة والمجتمع والتربية يساهم بشكل تلقائي في خلق ثقافة جامعية متزنة في المجتمع ، وهذا كما اعتقد من أهم المقومات لصناعة الأمن الفكري الشامل الذي يجب أن يتخطى مسألة تفسيرات دينية نتج عنها الإرهاب .

ففكرنا ليس مضطرباً إلى درجة أننا يجب أن نبحث عن كيفية علاقته بالدين ، فالمجتمع متكامل مع الثقافة الدينية . ولكن لأن المشكلة جاءت نتيجة كبيرة لاختراقات مختلفة ساهمت في اضطراب هذه العلاقة بشكل كبير ، و إذا ما فتحنا سلسلة الحاجة للأمن الفكري في الجامعات فسوف تكون القائمة طويلة ومحيرة . لذلك فإن أقصر الطرق هو بناء السياسات والخطط بطريقة متوافقة مع المجتمع بعيداً عن ذلك الفصل الحاد الذي نشاهده بين المجتمع والجامعات مما سوف يجعلها سهلة المنال لمن يملك أفكاراً مضطربة عن الواقع الاجتماعي.

## الخاتمة والتوصيات

إن دور الجامعات في صيانة الأمن الفكري تنطلق من دورها الأصيل تربوياً ، ومن ثم دورها الخاص بإعادة صقل الثقافة المجتمعية . وعبر هذا البحث نشهد أن التحليل السوسيولوجي للجامعات ودورها في صيانة الأمن الفكري لا يبتعد عن دورها في تقديم منتجات طلابية قادرة على إفادة المجتمع بشكل إيجابي. إن ما تم استعراضه في هذا البحث اعتمد وبشكل مباشر على ربط دقيق بين المهمة الأساسية للجامعات وبين القدرة الممكنة للثقافة المجتمعية ، وخصوصاً من جانب الظواهر المنحرفة والسلبية في المجتمع . نحن يجب أن نعترف أن ظاهرة التطرف تشكلت في المجتمع خلال العقود الثلاثة الماضية وتشكل أتباعها بمعايير مختلفة ، وكان من أبرز الظواهر السلبية في تلك المسألة أن مارس الكثير من أبناء المجتمع دوراً سلبياً تمثل في الاشتراك الفعلي في عمليات إرهابية أو الدعم المعنوي لتلك العمليات.

لقد اكتشف المجتمع أن غياب مقومات الأمن الفكري عملية أساسية لإعادة تأهيل وبناء ثقافة فكرية آمنة في المحيط الاجتماعي بجميع عناصره ، ولهذا السبب كانت الجامعات من أكثر المساحات التربوية حضوراً في خارطة الاجتماعية وهذا ما جعلها مساحة صالحة لاستنبات مقومات مجتمعية إيجابية ، وبنفس الوقت يمكن للظواهر المجتمعية السلبية أن تبني فيها نفس الفرص وتساهم في التدمير .

إن عملية بناء فكري آمن في الجامعات يستند على مقومات كثيرة تم تناولها في هذا البحث وتم إبراز المعايير الأساسية لقيام جامعات حقيقية يمكن لها من خلال تطبيق الكثير من المعايير أن تصبح حصناً اجتماعياً ودرعاً يقي المجتمع من كل مظاهر انحراف محتملة. إن علاقة الجامعة بالثقافة و المجتمع، وعلاقة الجامعة بمخرجاتها ، وكذلك علاقة طلبة الجامعة بأساتذتهم وأنظمة الجامعة كلها عناصر أساسية لابد أن تشترك في تحقيق الأمن الفكري للطلبة والأساتذة والبيئة المجتمعية على حد سواء . وهذه السلسلة من العلاقات لا يمكن أن تحقق أهدافها في صياغة الأمن الفكري إلا من خلال أسس تنظيمية واستراتيجية ترسم دور الجامعة ولا تجعلها عرضة للاختطاف من اتجاه فكري بعينه.

إن أخطر القضايا المحتملة أن يساهم تصنيف الجامعات بتخصصاتها ووفقاً لمسارها الفكري والتربوي في جعلها تتبنى بعض الأفكار دون غيرها مما يجعل احتمالية نشوء ظواهر فكرية سلبية فيها أمراً محتملاً ، لذلك لابد من جعل الجامعات تحصل على فرصة كبيرة لتنوع التخصصات فيها وتنوع البيئة الأكاديمية وجلب الخبرات من كل مكان.

إن محاربة الفكر المنحرف ليس بوضع قوانين صارمة فقط ، ولكنه يتم من خلال زرع بيئات ثقافية متنوعة في الجامعات وتعددية فكرية متوافقة مع القيم الاجتماعية وتنشيط الجوانب الثقافية والفكرية في الجامعة من خلال التأسيس لمنهجية الحوار وقبول الآخر .

كما أن علاقة الجامعة بالمجتمع قضية أساسية لا بد من تفعيلها من خلال التأكيد على أن الجامعات ليست مستقلة عن المجتمع ولكن عليها أن تلعب دوراً بارزاً في التأصيل لتحديد اتجاه المجتمع ومقوماته الفكرية .  
فلذلك يتوقع من الجامعة وخبراتها المحلية والدولية أن تلعب دوراً بارزاً في عدم اعتناق ثقافة فكرية واحدة دون غيرها ، وهذا الدور سوف يساهم في تحقيق الأمن الفكري المتوقع .

وختاماً لا بد من الإشارة إلى أن الأمن الفكري ليس عملية بناء لأنظمة أو قوانين يمكن أن يتم سنها في المجتمع ، ولكن الأمن الفكري عملية ثقافية مرتبطة بشكل مباشر بالثقافة السائدة ونوعية البدائل الموجودة فيها ، وكلما كانت الثقافة السائدة أكثر ميلاً إلى كونها أحادية وغير متعددة كلما كان احتمال ظهور الانحراف الفكري وارداً بين عناصر الثقافة . الأمن الفكري هو حالة ثقافية وليس قانوناً أمنياً كما قد يتصوره الكثير ، ولا يمكن أن يتم فرض الأمن الفكري بمناقشته كموضوع مستقل عن الثقافة السائدة . فتحقيق الأمن الفكري مرتبط بمعالجة فورية وحاسمة للثقافة السائدة ، ولذلك يصبح من الخطأ الكبير أن يتم مناقشة الأمن الفكري على أنه حالة تستدعي إصدار القوانين والأنظمة ، إنه حالة تستدعي إعادة تشكيل مدخلات الثقافة السائدة ومراقبة مخرجاتها المستقبلية .

ولكي تلعب الجامعات دوراً أفضل في تحقيق مقومات الأمن الفكري في بيئاتها الثقافية لا بد من الإشارة إلى مجموعة من التوصيات التي يحتمل أن تحقق مقومات صناعة ثقافة الأمن الفكري:

١. إن مزيداً من الحريات والنقد كمنهج تربوي ووفقاً للقيم السياسية والاجتماعية في المجتمع بين طلبة الجامعات يحد من احتكار الحقائق وأحادية الثقافة ، مما يجعل العقل البشري لطلبة الجامعات يعتاد ممارسة النقد والتحليل .

٢. إن دور الجامعات يجب ألا يكون مكملاً لدور المجتمع فقط ، ولكنه دور مرتبط بإعادة إنتاج العقول الاجتماعية من خلال إتاحة الفرص للطلبة للاختيار بين تخصصات أكاديمية مختلفة ومسارات دراسية متنوعة .

٣. تكريس الأنشطة الثقافية في المجتمع الجامعي وتعددتها من حيث نوعية الأفكار والاتجاهات، وفتح الفرصة أمام الطلبة لممارسة دور ثقافي متوافق مع اتجاهاتهم وليس مفروضاً أو مقنناً بقوانين ثقافية ليس لها وجود .

٤. التأكيد بأن الجامعات يجب أن تخرج من اتجاهها الأكاديمي إلى اتجاهات متعددة حتى تتيح الفرصة لفئات متنوعة من الطلبة للالتحاق بها . فجامعاتنا يجب أن يوجد فيها جميع التخصصات العلمية

- والنظرية على حد سواء مما سوف يساهم في تنوع دورها المجتمعي ، بمراعاة فتح حدود أهداف الجامعات لتكون مستمرة ومواكبة بشكل دائم لأهداف التنمية الوطنية.
٥. أن يكون منهج الحوار متاحاً ليس بين الطلبة وبعضهم فقط ، ولكن بين الطلبة وجامعاتهم وأنظمتها وأساتذتها لخلق ثقافة مرنة تخلق الطمأنينة والحرية الأكاديمية المنضبطة للطلبة وأساتذتهم .
٦. أن تكون الجامعات هي المصدر الموثوق لتحليل الظواهر المجتمعية ودراساتها وتحليل نتائجها.
٧. التركيز على القيم الحضارية والاجتماعية من قبل سياسة الجامعات وزرع الشعور بالانتماء والعدالة الاجتماعية لدى الطلبة .
٨. إن الأستاذ الجامعي هو الحلقة الأهم في إنجاح البرامج وتحقيق الأهداف التربوية لرسالة الجامعة ، ولا يمكن لثقافة حقوق الإنسان أن تجد طريقها إلى المتعلم إلا إذا أحكم الأستاذ الجامعي الطرائق التربوية الملائمة التي تقوم على مبدأ التطابق الفعلي بين مضمون القول وبين الممارسة ، كأن يتألف الحديث عن المساواة مع توخي تكافؤ الفرص بين المتعلمين .
٩. أن يتم اختيار الأساتذة الأكفاء للعمل في الجامعات ليس من الناحية الأكاديمية فقط وإنما من ناحية قدرتهم على فهم ثقافة المجتمع ، والقدرة على التعامل مع الثقافة المجتمعية وتنوعها وتعدد مصادرها.

## المراجع

### أولاً - المراجع العربية :

- ١/ إبراهيم ، سعد الدين ( ١٩٩٠ ) . " تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين " ، المؤتمر السنوي السابع للهيئة العامة، بيروت : منتدى الفكر العربي ، ص ٣٢ .
- ٢/ إبراهيم ، مجدي عزيز ( ٢٠٠٦ ) . " الجامعات المصرية في مأزق حقيقي ولكن ما السبيل لتجاوز كبوتها ؟ " ، المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر ، القاهرة : مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس ، ص ١٤٤-١٣٥ .
- ٣/ إبراهيم ، مجدي عزيز ( ١٩٩٤ ) . المنهج التربوي والأمن القومي . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .
- ٤/ إبراهيم ، مجدي عزيز ( ٢٠٠٢ ) . المنهج التربوي وتحديات العصر . القاهرة : عالم الكتب .
- ٥/ أبو الرويس ، أحمد ( ٢٠٠١ ) . الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث.
- ٦/ أحمد ، سهام ياسين و السمدوني ، إبراهيم عبدالرافع ( ٢٠٠٥ ) . " تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع " ، مجلة التربية ، جامعة الأزهر ، ١٢٧ : ١٧ .
- ٧/ الأسطة ، عادل ( د.ت ) . " الحريات الأكاديمية في فلسطين ( جامعة النجاح نموذجاً ) " ، المؤتمر الدولي الخامس " التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة : الفرص والتحديات " ، القاهرة : معهد الدراسات التربوية ، ص ٤٣-٥٧ .
- ٨/ الأسعد ، عمر ( ١٩٨٨ ) . " الجامعات العربية حتى عام ٢٠٠٠ الواقع و التصورات المستقبلية " ، المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية ، القاهرة .
- ٩/ البدائية ، ذياب موسى ( ١٤٢٧ ) . " الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف " ، الرياض : مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
- ١٠/ بدران ، شبل ( ٢٠٠٤ ) . دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري . القاهرة : دار المعرفة الجامعية .
- ١١/ البلوي ، عبدالسلام ( ٢٠٠٩ ) . جامعة الملك سعود الأولى في عدد أعضاء هيئة التدريس والإسلامية الأعلى في السعودية ، مأخوذ من شبكة الإنترنت بتاريخ ١٣/٢/١٤٣٠ هـ من موقع صحيفة الرياض

الإلكتروني

[http://www.alriyadh.com/2009/02/08/article408139\\_s.html](http://www.alriyadh.com/2009/02/08/article408139_s.html):

١٢/ بن حميد ، صالح ( ١٤٢٩ ) . رئيس الشورى: لدينا فكرة لزيادة أعداد المستشارات السعوديات في المجلس ، تغطية صحفية مأخوذة من أرشيف جريدة الشرق الأوسط على شبكة الإنترنت بتاريخ ١٣/١/١٤٣٠هـ من موقع الصحيفة :

<http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=43&article=471217&issueno=10764>

١٣/ بوملحم ، أحمد ( ١٩٩٩ ) . أزمات التعليم العالي وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار ، مجلة الفكر العربي ، ٤ : ٢١-٣٥ .

١٤/ البيطار ، ليلي رشاد و حنون ، رسمية سعيد عبدالقادر ( ٢٠٠٨ ) . " رؤية عينة من طلبة الجامعات الفلسطينية لظاهرة الإرهاب " ، مؤتمر الإرهاب في العصر الرقمي ، عمان : جامعة الحسين بن طلال الدولي .

١٥/ تركي ، عبد الفتاح إبراهيم ( ١٩٩٠ ) . " مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية " ، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي ( أفاق مستقبلية ) " ، القاهرة : رابطة التربية الحديثة ، ١ : ١٣٥ .

١٦/ التركي ، عبدالله عبدالحسن ( ١٩٩٧ ) . " الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام " ، المملكة العربية السعودية : وزارة الدعوة والإرشاد .

١٧/ تعليم حقوق الإنسان "نشرة إخبارية" ( ١٩٩٨ ) . الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية .

١٨/ التل ، أحمد ( ١٩٩٨ ) . التعليم العالي في الأردن . عمان : ( د.ن ) .

١٩/ التومي ، عمر محمد ( ١٩٨٦ ) . ديمقراطية التعليم في الوطن العربي . طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع .

٢٠/ تيبس ، يوسف ( د.ت ) . التربية والحرية : تأمل في التربية ، مأخوذ من شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٣/١٢/١٤٢٩هـ من موقع مجلة رؤى تربوية الإلكتروني :

[http://www.qattanfoundation.org/pdf/2048\\_6.doc](http://www.qattanfoundation.org/pdf/2048_6.doc)

٢١/ جرادات ، محمود ( ٢٠٠١ ) . التوقعات المستقبلية للتعليم العالي الجامعي الرسمي في الأردن ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، بغداد : جامعة بغداد .

٢٢/ جمال الدين ، نادية ( ١٩٨٣ ) . " التعليم الجامعي المعاصر حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل " ، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس ، القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ٨ : ٧٥ .

٢٣/ حافظ ، محمود ( ٢٠٠٤ ) . الجمعيات العلمية في مصر ، مجلة آمون ، القاهرة : جامعة عين شمس .

- ٢٤/ حسن ، إيناس عبد المجيد (١٩٩٥) . " تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها " ، المؤتمر القومي السنوي الثاني ، القاهرة : مركز تطوير التعليم الجامعي ، ص ٥٢١-٥٢٢ .
- ٢٥/ حسن ، محمد حربي ( ١٩٩٠ ) . دور الجامعة في تنمية بيئتها ، مجلة الغدرة العامة ، الرياض ، ٦٨ : ٥٩ .
- ٢٦/ الحوشان ، بركة بن زامل ( ١٤٢٥ ) . " أهمية المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي " ، ندوة المجتمع والأمن الثالثة ، الرياض : كلية الملك فهد الأمنية ، ١ : ١٢١-١٣٩ .
- ٢٧/ الحيدر، حيدر بن عبدالرحمن ( ١٤٢٢ ) . الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة : أكاديمية الشرطة بجمهورية مصر العربية .
- ٢٨/ الخطيب ، أحمد محمود و معاينة ، عادل سالم ( ٢٠٠٦ ) . الإدارة الإبداعية للجامعات ( نماذج حديثة ) . إربد : عالم الكتب الحديث .
- ٢٩/ خطيب ، أحمد ( ٢٠٠١ ) . الإدارة الجامعية ( دراسات حديثة ) . إربد : مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع .
- ٣٠/ الخطيب ، أحمد ( ٢٠٠٣ ) . البحث العلمي والتعليم الجامعي . عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
- ٣١/ الخميس ، سيد سلامة ( ٢٠٠٣ ) . تربية التسامح الفكري كصيغة تربوية مقترحة لمواجهة التطرف . القاهرة : دار الوفاء للطباعة والنشر .
- ٣٢/ الذيفاني ، عبدالله أحمد ( ٢٠٠٧ ) . " الحريات الأكاديمية ، واستقلال الجامعات ( المعنى ، التأصيل ، المبادئ ) " ، المؤتمر الدولي الخامس ( التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة : الفرص والتحديات ) ، القاهرة : معهد الدراسات التربوية ، ص ٦١-٨٧ .
- ٣٣/ الراشد ، أميرة راشد ( ٢٠٠٥ ) . " رؤية مقترحة لتطوير النظام التعليم لكليات التربية (واقع البحث العلمي والحلول المقترحة لتطويره ) " ، الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم ، بيروت : مؤسسة الفكر العربي ، ص ٤٨٦ - ٥٣٠ .
- ٣٤/ راشد ، علي ( ١٩٨٨ ) . الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه . القاهرة : دار النهضة العربية .
- ٣٥/ الرشيد ، أحمد ( ٢٠٠٣ ) . " حقوق الإنسان : دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية .

٣٦/ الرشيدى ، أحمد و حسين ، عدنان السيد ( ٢٠٠٢ ) . حقوق الإنسان في الوطن العربي : حوارات قرن جديد . دمشق : دار الفكر .

٣٧/ رضوان ، نادية ( د. ت ) . الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم . ( د. ن ) ، ص ١٤٧ .

٣٨/ زرنوقة ، صلاح سالم ( ٢٠٠٢ ) . " حقوق الإنسان في مقررات التعليم الأساسي في مصر " ، القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ص ٩ .

٣٩/ زغلول ، السعيد محمود السعيد عثمان ( ١٩٨٩ ) . القيم الدينية لدى طلاب جامعة الأزهر وبعض الجامعات الأخرى في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة : جامعة الأزهر .

٤٠/ السعدون ، حمود و عبید ، ولیم ( ١٩٩٤ ) . " التحديات العلمية والتكنولوجية ودور التعليم العالي في مواجهتها " ، المؤتمر الثاني لأصول التربية حول التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين ، الكويت ، جامعة الكويت .

٤١/ سكران ، محمد ( ١٩٩٩ ) . نحو رؤية معاصرة لوظائف الجامعة المصرية على ضوء تحديات المستقبل ، مأخوذ من شبكة الإنترنت بتاريخ ١٣/٣/١٤٣٠هـ من موقع :

<http://t1t.net/79.htm>

٤٢/ السياسية موسوعة الشباب ( د. ت ) . دور الشباب في المشاركة السياسية ، مأخوذ من شبكة الإنترنت بتاريخ ١٦/٢/١٤٣٠هـ من موقع :

<http://www.ndp.org.eg/downloads/politics/3.doc>

٤٣/ صالح ، سامية خضر ( ٢٠٠٧ ) . " الجامعة والخصوصية الثقافية " ، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي ، القاهرة : جامعة عين شمس ، ج ٢ .

٤٤/ صالح ، سامية يوسف ( ٢٠٠٧ ) . " حقوق الإنسان في إطار المنظومة التعليمية بمصر ( التعليم الجامعي كنموذج ) " ، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي ، القاهرة : جامعة عين شمس .

٤٥/ صبره ، زينب عبدالفتاح ( ٢٠٠٥ ) . " دور الجامعة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة وفق معايير الجودة الشاملة " ، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر ، القاهرة : مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس .

٤٦/ الصرن ، رعد حسن ( ٢٠٠١ ) . إدارة الإبداع والابتكار . دمشق : سلسلة الرضا للمعلومات .

٤٧/ صفيير ، جاكين ( د. ت ) . أي تربية نريد لأطفالنا ؟ ، مأخوذ من شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٣/١٢/١٤٢٩هـ من موقع مجلة رؤى تربوية الإلكتروني :

[http://www.qattanfoundation.org/pdf/1185\\_2.doc](http://www.qattanfoundation.org/pdf/1185_2.doc)

٤٨/ طهطاوي ، سيد أحمد السيد ( ٢٠٠٥ ) . " دور جامعة طيبة بالمدينة المنورة في مواجهة انتشار العنف من وجهة نظر طلابها " ، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر ، القاهرة : جامعة عين شمس .

٤٩/ عامر ، طارق عبدالرؤوف محمد ( ٢٠٠٧ ) . " تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة " ، مجلة العلوم التربوية ، القاهرة : معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، ص ٦١-٨٧ .

٥٠/ عبد الحي ، رمزي أحمد ( د.ت ) . التربية وظاهرة الإرهاب . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .  
٥١/ عبدالغفار ، عبد السلام ( ١٩٩٣ ) . " دعوة لتطوير التعليم الجامعي " ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ، القاهرة : جامعة عين شمس ، ص ١٤ .

٥٢/ عبداللطيف ، سلمان ( ١٩٩٣ ) . ارتقاء القيم : دراسة نفسية . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، عالم المعرفة ، ٣ : ١٢٧ - ١٢٩ .

٥٣/ عبدالمجيد ، عواطف حسن علي ( ٢٠٠٥ ) . " أثر المناهج التعليمية على المجتمع " ، الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم ، بيروت : مؤسسة الفكر العربي ، ص ١٧١ - ١٨٤ .

٥٤/ عبيد ، وليم ( ٢٠٠٤ ) . " الجامعة والإبداع " ، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر ، القاهرة : جامعة عين شمس ، ص ٥٨١ - ٥٩٦ .

٥٥/ علي ، سعيد إسماعيل ( ١٩٩٣ ) . " تحليل وتفسير سلبات الحياة الجامعية في مصر " ، مجلة العلوم التربوية ، القاهرة : معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، مجلد ١ .

٥٦/ علي ، علي حمود ( ٢٠٠٥ ) . " تنمية وتطوير كفايات وفعالية أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي " ، مركز البحوث ، عرعر : كلية المعلمين .

٥٧/ عمار ، حامد ( ١٩٩٦ ) . " دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة " ، المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية ، المنصورة : جامعة المنصورة .

٥٨/ عمار ، حامد ( ٢٠٠٢ ) . في آفاق التربية العربية من رياض الأطفال إلى الجامعة . القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب .

٥٩/ العيسوي ، عبدالرحمن ( د.ت ) . تطوير التعليم الجامعي العربي . الإسكندرية : منشأة المعارف .

٦٠/ الغرايبة ، فاكر ( ٢٠٠٨ ) . الأمن الاجتماعي " الإرهاب وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط " ، مأخوذ من شبكة الإنترنت بتاريخ ١٤٣٠/١/٢ هـ — من موقع

<http://www.ahu.edu.jo/tda/papers%5C70.doc>

٦١/ غنام ، محمد أحمد ( ١٩٨٤ ) . " المبحث التربوي في العالم العربي (سياساته ، أولوياته ، خططه ) " ، المجلة العربية للبحوث التربوية ، المجلد العربي ، ٢ : ١٢ - ١٣ .

٦٢/ غنوم ، أحمد بن عبدالكريم ( ١٤٢٥ ) . " المسئولية الأمنية للمؤسسات التعليمية " ، ندوة الأمن الثالثة ، الرياض : كلية الملك فهد الأمنية ، ٢ : ١٠١٠ - ١٠٤٧ .

٦٣/ القرني ، محمد بن ناصر ( ١٤٢٥ ) . " المؤسسة الأمنية للمؤسسات التعليمية " ، ندوة المجتمع والأمن الثالثة ، الرياض : كلية الملك فهد الأمنية ، ١ : ١٤١-١٦٤ .

٦٤/ القضاة، محمد علي ( ٢٠٠٧ ) . " التربية الوقائية في عصر الإرهاب " ، عمان ، جامعة اليرموك .  
٦٥/ القفاري ، عبدالله ( ٢٠٠٨ ) . المسألة الثقافية ومواجهة فكر التطرف ، مقال مأخوذ من شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٩/١/١٤٣٠هـ من موقع صحيفة الرياض الإلكتروني :

<http://www.alriyadh.com/2008/09/15/article374289.html>

٦٦/ كاظم ، محمد إبراهيم ( ١٩٨٤ ) . " الحاجة إلى تصورات وتوجهات جديدة متوائمة في التعليم العالي والجامعي " ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، الدوحة : جامعة قطر ، ع ٧ .

٦٧/ الكعيد، عبد الله إبراهيم ( ٢٠٠٣ ) . الإرهاب سلوك سيكوباثي ، مقال مأخوذ من شبكة الإنترنت بتاريخ ١٨/٢/١٤٣٠هـ من موقع صحيفة الرياض الإلكتروني :

<http://www.alriyadh.com/2003/07/03/article20723.html>

٦٨/ المالكي ، عبد الحفيظ بن عبدالله ( ٢٠٠٦ ) . " نحو بناء إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب " ، رسالة دكتوراه منشورة ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

٦٩/ مرسي ، محمد منير ( ١٩٩٢ ) . اتجاهات حديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسية . القاهرة : دار النهضة العربية .

٧٠/ مرسي ، محمد منير ( ١٩٧٧ ) . التعليم الجامعي المعاصر قضايا واتجاهاته . القاهرة : دار النهضة المصرية .

٧١/ مصطفى، يوسف محمد صالح ( ٢٠٠٦ ) . أصل الإرهاب: وجهة نظر نفسية ، مأخوذ من شبكة الإنترنت بتاريخ ١٥/٢/١٤٣٠هـ من موقع :

<http://ali-psycho5-friendsolfdemocracy.net/default.asp>

٧٢/ مطر ، سيف الإسلام علي ( د.ت ) . " دراسة تحليلية لبعض أوجه القصور في قيام الجامعات العربية بأدوارها " .

٧٣/ ملكاوي ، فتحي حسن ( ٢٠٠٤ ) . " تعليم القيم في الجامعات " ، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر ، القاهرة : مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس ، ص ٣٧١-٣٧٩ .

٧٤/ النشار ، مصطفى ( ١٩٩٩ ) . في فلسفة الثقافة . القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع .  
٧٥/ هندي ، عبدالمعين سعد الدين ( ١٩٩٠ ) . " القيم الأخلاقية لدى طلاب الثانوي " ، المجلة التربوية ، أسيوط : جامعة أسيوط ، ص ١٤٤ .

٧٦/ وطفه ، علي ( ١٩٩٩ ) . بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٧٧/ اليوسف ، عبدالله بن عبدالعزيز ( ١٤٢٥ ) . " الأمن مسئولية الجميع : رؤية مستقبلية " ، ندوة المجتمع والأمن الثالثة، الرياض : كلية الملك فهد الأمنية ، ٢ : ٧٩٨-٧٤٣ .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- 1-Bruce (2001). **The special ethical of the academy** . the review of higher education . 23(2) fall 2000 . p . 229-236.
- 2-Bruce, jenning and nelson, j ( 1996) . **lindmann. Values on campus**. Liberal education , 82 (1) , p. 26-32.
- 3-Glover, d. & law, s ( 1996) . **managing professional development in education: issues in policy and practice**, kogwn page limited , London.
- 4-Kimball,Solon t (1974).**Culture and the education process**. ( teachers college, press college , Columbia university ,new yourk, London: pp. 278- 279.
- 5-oser, f . and racriswyl, f (2001). **choreographies of teaching: bridging instruction to learning in: handbook of educational research**. Edited by Virginia Richardson. Washington d.c : aera .
- 6-Swartz Arthur j (2000). **its not late to teach college students about values**, the chronicle of higher education 46 (40) july 2000, a68.

